محضر الجلسة رقم 851

التاريخ: الاثنين 9 صفر 1434 (24 ديسمبر 2012)
الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وإحدى وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة عشرة صباحا.
جدول الأعمال: الشروع في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013 من لدن الفرق والمجموعات النيابية.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيدين الوزيرين المحترمين،
السيدتين المستشارتين المحترمتين،
السادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا للدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا اليوم هذه الجلسة للتدخلات العامة للفرق والمجموعات البرلمانية لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013، ثم رد السيد الوزير على هذه التدخلات.

وتأسيسا على قرار المكتب الذي عدلته ثم اعتمدته الفرق، فإن الحصة الإجمالية لكل فريق، والتي ستظهر في العداد، ستعد تنازليا لأنها تشمل حصتين، الحصة الإجمالية المخصصة للمناقشة العامة والمساحة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية، وبالتالي فالعداد هو الذي سيتحكم في المساحة الإجمالية المخصصة لكل فريق على حدة.

أريد أن أقول كذلك أن هذه الجلسة ستستمر إلى حدود الساعة الواحدة، وسنستأنف إن شاء الله على الساعة الرابعة بعد الزوال.

الكلمة للسيد المستشار المحترم الأستاذ حكيم بنشماش، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

إلى يمكن مقرر اللجنة العامة يعطينا.. في الواقع التقرير هو هذا، ولكن إذا أراد السيد المقرر العام أن.. شكرا.

الأستاذ بنشماش، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدين الوزيرين المحترمين،
أخواتي، إخواني السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم باسم فريق الأصالة والمعاصرة مساهمتنا المتواضعة في قراءة ومناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2013.

ونحن نعتقد أن مناقشة مشروع القانون المالي تشكل لحظة دستورية وسياسية سنوية لمساءلة وتقييم مدى فعالية السياسات العمومية ومدى نجاعة الاختيارات التي تستند إليها، وهي بالتأكيد مناسبة ثمينة كذلك للوقوف ليس فقط على الجوانب المرتبطة بالميزانية، بمداخيلها ومصاريفها، ولكن أيضا وأ+ساسا للوقوف على القضايا والإشكاليات الكبرى التي تهم البلد على كافة المستويات.

قناعتنا الراسخة، أيها السادة، أن الاستثمار العقلاني لمثل هذه المناسبة الثمينة، تتطلب منا جميعا الانخراط الجماعي في المجهود الوطني بروح وثقافة البناء وليس الهدم، تتطلب الابتعاد عن منطق المزايدات السياسية وعن منطق الإحراج السياسي الذي لن يدوم –يقينا- أثره إلا بمقدار ما تدوم جلستنا هذه.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد، ولاشك أن الحكومة في شخص السيدين الوزيرين يتقاسمان معنا هذا الاعتقاد، أننا مدعوون جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، بعيدا عن حسابات المواقع واختلاف التقديرات الطبيعية على كل حال، مدعوون إلى أن نقوم بوقفة التأمل الضرورية وبالتقييم اللازم الذي يأخذ في الحسبان مسؤوليتنا الجماعية، كل من موقعه، في تحقيق الإضافة النوعية الممكنة موضوعيا، أقول الإضافة النوعية الممكنة واقعيا وموضوعيا، من أجل استكمال حلقات بناء مشروعنا الوطني، القائم على إحراز المزيد من الخطوات على طريق التنمية، القائم على إحراز المزيد من الخطوات على طريق الديمقراطية والحداثة.

وبما أن مناسبة مناقشة مشروع القانون المالي تتزامن مع مرور سنة ونصف على إقرار واعتماد الدستور الجديد، وتتزامن أيضا مع مرور حوالي سنة من عمر الحكومة، فإن الواجب والصراحة أيضا تدعونا إلى التعبير عما يخالجنا، كحزب وكفريق، من مخاوف وقلق إزاء ما آل إليه حال الوطن والمواطنين. صحيح أن سنة أو ما يزيد ليس شيئا يذكر في حياة الأمم والشعوب، ولكن السنة الموشكة على الانقضاء هي بالتأكيد سنة ذات دلالات رمزية قوية، إنها السنة الأولى في العهد الدستوري الجديد، وهي أول سنة نجرب فيها حكومة منبثقة من صناديق الاقتراع، حكومة مكنها الدستور الجديد من إمكانات وصلاحيات غير مسبوقة.

نعم، نحن اليوم على بعد سنة كاملة تفصلنا عن انتخابات 25 نونبر التي كانت أول امتحان وأول ثمار اعتماد الدستور الجديد. وقد سجلنا في حينه مثلما سجل غيرنا، أن المنطق الذي حكم وضع الدستور الجديد كان هو نفسه المنطق الذي حكم الانتخابات، مثلما كان هو نفسه المنطق الذي حكم مجمل التاريخ الممتد للأمة المغربية، وهو منطق التغيير دون قطائع، منطق التغيير دون انقلاب الصورة من النقيض إلى النقيض.

وكانت ثمرة هذا التغيير الذي انخرطت وطالبت به جماهير واسعة من الشعب المغربي، وتجاوبت معه الإرادة الملكية بحس تاريخي واستباقي مسنود ببعد نظر، أقر به الداخل والخارج على السواء، كانت ثمرة هذا التغيير هو احتلال قوة سياسية معارضة صدارة النتائج الانتخابية، أهلها لتشكيل أول حكومة تنبثق من صناديق الاقتراع، في وقت احتفظت به أحزاب سياسية وازنة بمواقعها، بصورة مكنت المشهد السياسي والحزبي الوطني من أن يخطو خطوة إضافية على طريق تحصين وتمنيع طابع التعدد والتنوع والاختلاف كمحدد جوهري لهوية المجتمع المغربي.

وإذا كانت بلادنا، ولله الحمد، قد تمكنت بفضل جدلية التقاء إرادتي الملك والشعب الصلبتين من إنجاز نقلة نوعية، فإننا بعد انقضاء سنة من تحمل الحكومة لمسؤوليتها، بدأت تتسرب إلينا مخاوف وبدأ يساورنا القلق على قدرة البلد، بقيادة الحكومة الحالية، على الاستمرار بنفس الجذوة من الأمل ومن الحماس المتقد في مسار تثبيت روح التغيير في ظل الحفاظ على التعدد والتنوع والاختلاف.

وأريد أن أنبه بأننا لسنا هنا في إطار المزايدات السياسية، ولسنا هنا بصدد ترويج خطاب تشاؤمي، بل إننا بصدد التعبير عما يبدو لنا، في الحزب والفريق، حقيقة تفقأ العين، حقيقة نجاهر بها دون تزويق أو تنميق ودون نفاق أو مجاملة لأحد، الحقيقة، أيها السادة، أن واقع البلد، بعد سنة من تحمل الحكومة لمسؤولية تدبير الشأن العام، ليس مريحا ولا مبشرا ولا مطمئنا.

أيها السادة،

إن المخاوف التي نحن بصدد التعبير عنها، ترتبط بمسار ومآل الإصلاح والتغيير الذي سارت فيه البلاد. فقد عشنا قبل وإبان إقرار الدستور الجديد، وقبل وإبان الانتخابات السابقة لأوانها، عشنا تعبيرا واضحا وقويا عن إرادة جماعية تكاد تكون كاسحة من القمة إلى القاعدة، إرادة السير في اتجاه التغيير، وحين أفضت هذه الإرادة، كما عبرت عن نفسها في صناديق الاقتراع إلى الحزب السيادي الذي أسندت إليه بمقتضى إرادة الناخبين وبمقتضى الوثيقة الدستورية مهمة تشكيل وقيادة الحكومة، انتظرنا وانتظر الشعب المغربي أن يمضي قطار التغيير بنفس الثبات وبنفس الإيقاع، وربما بما يفوقها.

ومضت الأيام والأسابيع، وبدأنا نلاحظ ويلاحظ غيرنا الفجوة وقد أخذت تتسع ما بين خطاب ما قبل الانتخابات وخطاب ما بعد الانتخابات، وقلنا وقتها أن المسألة لا شك وأن لها علاقة بالتمرين على العمل السياسي وعلى تحمل المسؤولية الحكومية بقواعدها التي لا ينفع معها المنطق الشعاراتي والشعبوي.

ثم بدأت الأسابيع فالشهور ودخل البلد برمته في ما يشبه قاعة انتظار كبرى، وأصبحنا نعاين، ليس فقط تفاقم الفجوة التي تحدثنا عنها قبل قليل، ولكن بدا أن عجلة التغيير التي كانت تسير بسرعة قصوى سنة 2011 قد تعثرت كليا، إن لم نقل قد توقفت كليا في بعض مفاصل الشأن العام، ومرة أخرى قلنا أن السقف العالي لانتظارات المواطنين، المشروعة على أية حال، ومحدودية إمكانيات البلد، أعقد وأعوص مما استصغره البرنامج الانتخابي والدعاية الانتخابية التي أوصلت الحزب المعارض إلى سدة الحكم، وقلنا أيضا لا بأس، طالما أن سياسة الواقع وتدبير صعوباته وتعقيداته لها قواعدها التي تحتاج إلى الوقت وتحتاج إلى التعلم وتحتاج إلى المراس.

الآن وبعد مضي سنة بالكمال والتمام، لم يعد من الممكن ربط تعثر أو توقف عجلة التغيير بصعوبات التأقلم مع موقع تدبير الشأن العام، والمصيبة كل المصيبة أنه حين يرفع الواحد منا صوته بالتنبيه أو بالتحذير أو بالنقد من خطورة ما قد يترتب عن توقف مسار التغيير من تداعيات، خاصة لجهة خفوت جذوة الأمل التي عشناها عشية وبعد الانتخابات التي تلت الاستفتاء على الدستور ولجهة شيوع بوادر الإحباط في صفوف قطاعات وفئات واسعة، قلت حين يرفع الواحد من صوته بالتنبيه أو النقد أو التحذير، تسارع الحكومة ورئيسها على وجه الخصوص إلى نعته تارة بالتماسيح والعفاريت وغير ذلك من مفردات قاموس غريب ودخيل، وتارة بالتشويش أو خدمة أجندة معينة، دون الإفصاح طبعا لا عن هوية هذه التماسيح والعفاريت ولا عن طبيعة هذه الأجندة ومن وراءها، عدا طبعا استعمال كلمات أقل ما يقال عنها أنها كلمات منحطة أخلاقيا وسياسيا من قبيل "الفز والقفز" شرف الله قدركم.

إن السيد رئيس الحكومة، ومعه بعض فريقه الحكومي، يصر ويمعن في توجيه وتكرار هذه الاتهامات حتى أنها وصلت حدا لا يطاق، مثلما عاينا ذلك في آخر جلسة من جلسات المساءلة الشهرية، حين اتهمنا بتهم غليظة، لا يجوز أن تصدر عن رجل الدولة من قبيل أننا فاسدين ورعاة فساد، وأننا نتحكم في دواليب الدولة وأننا نزج بالأبرياء في غياهب السجون، وأننا نؤثر في استقلالية القضاء، وغير ذلك من الاتهامات التي تحرص الحكومة -مع الأسف- على إسنادها وتغذيتها بخطاب تضليلي خطير، يكشف أحيانا عن نزوع استبدادي وإقصائي لا يقل خطورة، خطاب يحاول عبثا، طبعا، إسقاط أية مصداقية عن المعارضة، خطاب يظهر المعارضة في صورة شيطان، لا هم له سوى إحراج الحكومة وإظهار فشلها، خطاب يوهم أن المعارضة تزايد وتطالب بحل كل إشكالات البلد دفعة واحدة، خطاب يلعب بهدف تشويه المعارضة وتسفيهها، لعبة مكشوفة لم تعد تنطلي على أحد، ألا وهي لعبة البحث عن مشجب للتغطية عن غياب الانسجام داخل الفريق الحكومي ولتبرير هزالة نتائج عمله.

إننا لسنا هنا في معرض مجادلة الحكومة ورئيس الحكومة في حقيقة هذه الاتهامات، فللقضاء الذي التجأنا إليه واسع النظر في كل ذلك، ولكننا نؤكد هنا وفي المقام الأول أن الحزب وفريقه البرلماني لن يزايد أبدا على الحكومة، إن منهجنا ومقاربتنا كما يمليه علينا واجبنا الدستوري كحزب معارض هو مراقبة الحكومة ومساءلة الحكومة بناء على الوعود والالتزامات

التي قطعتها على نفسها قبل وإبان الانتخابات التشريعية، هو مراقبة الحكومة ومساءلتها أساسا، انطلاقا من الالتزامات المعبر عنها في برنامجها الحكومي.

وبما أن المناسبة هي مناقشة مشروع القانون المالي، فإن الإشكال أو الموضوع بالنسبة لنا يتحدد كما يلي:

إننا نسائل الحكومة عن الإنجازات الممكنة موضوعيا في ظل سنة واحدة، والسؤال الجوهري بالنسبة لنا يتحدد فيما إذا كانت الحكومة قد نجحت في استثمار هذه المدة المنقضية وقد استثمرت أيضا الإمكانيات المتاحة لها بالشكل الأمثل؟

هل تستطيع الحكومة أن تقدم سببا وجيها يقنعنا بتضييع سنة كاملة في ورش تفعيل وإعمال الدستور؟

لماذا اكتفت الحكومة في بحر سنة كاملة بإخراج قانون تنظيمي واحد يتعلق بالتعيين في المناصب السامية؟

ولماذا اختارت الحكومة هذا القانون التنظيمي بالذات دون مثلا إصدار القانون المنظم لصلاحياتها؟

وإذا كان الدستور يشير إلى ضرورة إعمال المقاربة التشاركية في الجوانب المفصلية المرتبطة بالسياسات العمومية، أفلا يعتبر مجرد عقد اجتماع تقييمي لوزيرا الاقتصاد والمالية على مستوى لجنة المالية بمجلس النواب، ذرا للرماد في العيون؟

أين مشروع القانون المالي، وهو أحد أهم قوانين البلد، من المقاربة التشاركية المنصوص عليها في الدستور؟

وهل تريد الحكومة أن توهمنا بأن النقابات والأحزاب وجل الفرق البرلمانية والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب حين اشتكوا جميعهم من عدم إشراكهم في إعداد مشروع القانون المالي، تطبيقا للدستور، هل تريد الحكومة أن توهمنا بأن جميع هذه الأطراف اتفقت على ضلال؟

وإذا كان الدستور ينص صراحة على أن مسؤولية ضمان توازن مالية الدولة هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة والبرلمان، فمن اتفق مع الحكومة على تحديد نسبة العجز؟ ألا تستشير الحكومات التي تحترم نفسها في مختلف الدول الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والبرلمان في تحديد نسبة معينة من العجز الهيكلي المسموح به في الظرفيات العادية؟

ألا تعتبر جميع هذه الأسئلة وغيرها دليلا على عنوان صادم اسمه تعطيل الحكومة للدستور؟ تعطيل فوت على المجتمع الانطلاق في حياة دستورية ومؤسساتية جديدة، يفترض أن تفتح أبوابا جديدة للتطور، بل وتعطيل فوت على الحكومة نفسها ترجمة كل الآراء والأصوات في الوثيقة المالية التي بين أيدينا بما جعلها تستمر بكل مواصفات عهد ما قبل دستور 2011.

وإذا تجاوزنا هذا المستوى وأخذنا على سبيل المثال مسألة التشغيل، هل يعقل أن آلاف مناصب الشغل في الوظيفة العمومية التي أقرها قانون المالية لسنة 2012 لازالت لم تستعمل لحد الآن، والحال أن الحكومة تنصلت من التزام التشغيل المباشر لفئة من المعطلين؟ هل تحتاج هذه المسألة هي الأخرى لسنوات؟

هل هذه الانتقادات التي نوجهها للحكومة هي انتقادات مبكرة؟

ومتى سيحين في نظر الحكومة الوقت لتقوم المعارضة بدورها الدستوري؟ هل بعد سنتين؟ بعد 3 سنوات؟ بعد 5 سنوات؟ كم عدد السنوات التي يجب أن نُكمم فيها أفواهنا حتى تسقط عنا الحكومة المحترمة تهمة التشويش وخدمة الأجندات؟

أيها السادة،

إن كل هذه الأمور تؤشر على خلل خطير لدى الحكومة، تجليات هذا الخلل عديدة، لا يتسع المجال لجردها مجتمعة.

إننا لن نتحدث بالتفصيل الممل عما عشناه وعايناه خلال السنة الموشكة على الانقضاء من ممارسات وسلوكيات تضع على محك النقد والتساؤل جانبا صادما وفي منتهى الخطورة، ألا وهو الجانب المرتبط بمدى تشبع الحكومة أو تشبع أحد أطرافها بالتحديد بالقيم الديمقراطية، وإلا فكيف نفسر هذه القساوة وهذا العنف الذي تواجه به الحكومة الحركات الاحتجاجية للمعطلين وغيرهم؟ واتهامهم أحيانا بالمشوشين والمدفوعين وخدام أجندات، في وقت اعتاد المغرب لقرابة عشرين سنة على التعامل مع الحركات الاحتجاجية كظاهرة طبيعية، قلما شهدنا حكومة من الحكومات السابقة تتعامل معها بهذه القسوة المفرطة.

كيف نفسر اتساع دائرة عودة الكثير من الممارسات المشينة من اعتقالات وإهانات وتعذيب وعنف ومن اتهامات لجزء من الجسم الصحفي بمعاداة الحكومة وغير ذلك، مما يخدش صورة المغرب الحقوقية التي أمضت بلادنا سنوات طويلة وهي تحاول معالجتها وترميمها ومحو آثارها؟

هل يتسق ذلك حقيقة مع السياق الوطني والسياق الجديد الذي عبر عنه الربيع الديمقراطي وكرسه الدستور الجديد؟

أيها السادة،

حين نضيف إلى كل هذا جوانب أخرى مرتبطة بما يمكن أن نسميه بهذه اللحظة العجيبة وبهذه التناقضات الصارخة المرتبطة بشعار محاربة الفساد والريع، نصاب حقيقة بالدوار والتيه، فكما يعلم الجميع، فلقد اتخذت الحكومة من محاربة الفساد وإسقاط الاستبداد شعارا مركزيا لحملتها الانتخابية، بل وجعلت منه حصان طروادة.

ويتذكر الجميع أن الحكومة، والحزب الذي يقودها تحديدا، ملأت الدنيا ضجيجا وأقامت الدنيا ولم تقعدها واستهلكت كل فنون الخطابة الواعدة والمتوعدة بالويل والثبور للفاسدين والمفسدين، لتنتهي إلى نشر بضع لوائح ينقصها الكثير من المعنى، ثم تسارع -بعد أن تفصح عن قمة التناقض بـ "عفا الله عما سلف"- إلى تحميل مسؤولية الفشل في محاربة الفساد إلى المعارضة، بدعوى احتجاجها على اللوائح أي دفاعها عن الفساد والريع.

والحال أن المعارضة، كما تشهدون أنتم، أيها المستشارون، وكما تثبت الوثائق المكتوبة والمسموعة والمرئية، شجعت بكل مكوناتها وانخرطت في المجهود الوطني لمحاربة الفساد، وحين انتقدت المعارضة أو بعض مكوناتها، ونحن منها، نشر تلك اللوائح دون أن تكون مرفوقة ومسنودة بإستراتيجية واضحة وبإجراءات مصاحبة لمحاربة الفساد والريع، وانتقدت التشهير بمواطنين بسطاء فيما تمت حماية أسماء كبار المفسدين من الريع وتعويضها برموز الشركات التي لا يفك طلاسمها إلا أصحابها.

وحين تجادل المعارضة في سياسة الحكومة المرتبكة في التعاطي مع إشكالات الفساد والريع، وحين تنبه المعارضة إلى الملفات والقضايا الحقيقية التي تسكنها العفاريت والتماسيح، من قبيل مثلا الملفات التي أثرناها في هذه القاعة بالذات والمرتبطة بملف التهرب الضريبي الذي يكبد اقتصاد البلد خسائر تقدر بـ 42 مليار درهم، ومن قبيل جريمة تهريب أموال البلد بطرق غير شرعية إلى بنوك سويسرا وانجلترا وغيرها، والتي تقدرها المنظمات الدولية ومن بينها منظمة (Global Financial Integrity) بـــ 12 مليار درهم سنويا. حين تثير المعارضة هذه المواضيع، يأتينا جواب غرائبي من الحكومة.

ولعلكم تتذكرون أن هذا المجلس بالذات حين شكل لجنة تقصي الحقائق في الجرائم والاختلالات التي طالت مكتب التسويق والتصدير، وحين يقوم السيد رئيس مجلس المستشارين بواجبه تفعيلا لما أوصيتم به وتفعيلا لما أوصت به الغالبية الساحقة من الفرق البرلمانية ويحيل الملف برمته على رئاسة الحكومة لتحريك المسطرة القضائية في حق من قد يثبت القضاء تورطه في جرائم نهب المال العام، يأتينا جواب صادم من الحكومة، الصمت المطبق والمطلق، وقد مرت على موضوع مكتب التسويق والتصدير فترة ليست باليسيرة.

لم أشأ أن أتحدث عن أمور أخرى بالغة الأهمية، تم تهميشها وطمس التقدم المحرز فيها، من قبيل وضعية المرأة، هذه التي تشكل نصف سمائنا على حد تعبير الشاعر محمود درويش، والتي لم تف الحكومة بوعدها بتعويض النساء من خلال مناصب عليا، ومن قبيل الأمازيغية وقضايا الشباب والحقوق والحريات وغيرها، مما تغذي فينا حصيلة الحكومة الهزيلة بشأنها الشعور بالخوف، نعم الشعور بالخوف، الخوف على المكتسبات التي حققها المغاربة بتضحياتهم جيلا بعد جيل، الخوف على التجربة الديمقراطية والخوف مما عسى أن تأتي به السنوات المقبلة.

إننا نتمنى صادقين أن نكون مخطئين في كل ما قلناه، ونتمنى أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها لتحول تخوفنا وتخوف قطاع ربما كان عريضا من أبناء الشعب المغربي إلى اطمئنان، ولكن بالأفعال وليس بالأقوال، بالانجازات على الأرض وليس بأسلوب التهجم واتهامنا بالتشويش وخدمة أجندات لا توجد إلا في عقول المهووسين بنظرية المؤامرة.

أيها السادة،

إن هذه الهواجس والهموم التي لم نستعرض إلا بعضها البارز، إن هذه الهواجس التي تتملكنا ونحن نتأمل في حصيلة السنة الموشكة على الانقضاء، قصدنا من استعراضها عليكم أن ننبه إلى الحاجة الملحة والماسة اليوم، اليوم قبل فوات الأوان، إلى الضرورة القصوى والمستعجلة لمراجعة الحكومة لمنهجية عملها، لأن سياق السياسة العامة لديها يسير في الاتجاه المعاكس لما توخاه المغاربة من شعارات التغيير، نعم إن مسار التغيير كما عشناه على امتداد سنة 2011 يراوح مكانه، إن لم يكن في تراجع، والدليل الذي ينضاف لما استعرضناه يتجسد في هذا المشروع الذي نناقشه اليوم، مشروع قانون المالية لسنة 2013 الذي بين أيدينا.

هل نحن بحاجة إلى التذكير بأن المغاربة كانوا ينتظرون من الحكومة التي أفرزتها رياح التغيير أن تحقق أو على الأقل أن تقدم مؤشرات قوية على تحقيق نقلة نوعية في نمط تدبير الشأن العام؟

نقلة نوعية تفضي إلى إنضاج شروط إحداث القطيعة الضرورية في منطق السياسة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نموذج تنموي متناسب مع منطق التغيير ومع ما حملته الوعود الانتخابية.

هل يوجد في مشروع القانون المالي ما يؤشر على امتلاك الحكومة لنموذج تنموي يترجم منطق التغيير الذي حملها إلى مواقع القرار؟

هل يوجد في مشروع القانون المالي مشروع تنموي مغاير لما كان عليه الأمر في السابق؟

جوابنا هو لا.

وبطبيعة الحال، فإننا لن نعيد في هذه الجلسة ما قدمناه كمساهمة متواضعة من فريقنا في المناقشات التي دارت على مستوى لجنة المالية، فالسيدان الوزيران والسادة البرلمانيون وأطر الوزارة يشهدون أننا ثابرنا في الرقي بمستوى النقاش والتفاعل بين الحكومة والبرلمان، ويشهدون أننا قدمنا قراءة تتضمن عشرات من الملاحظات ومن الاقتراحات ومن التعديلات، بقي معظمها دون جواب من طرف السيد الوزير الذي ناب عن الأستاذ نزار بركة في التفاعل مع أسئلة وملاحظات البرلمانيين.

لن أعيد عليكم كل ما قلناه، ولكن اسمحوا لي أريد أن أتوقف كإضافة عند بعض ما نعتبره قضايا جوهرية في مشروع القانون المالي، هي قضايا إضافية، أبدأها بسؤال طالما طرحناه في هذه القاعة – في واقع الأمر على مدى ثلاث سنوات- وهو السؤال المرتبط بنموذج النمو الاقتصادي المعتمد في بلادنا؟

لقد سبق أن نبهنا الحكومة السابقة ونبهنا الحكومة الحالية لسنتين إلى محدودية نموذج النمو المعتمد، والذي لا تتعدى قابليته وفعاليته المدى القصير، ونبهنا إلى أن هاذ نموذج النمو سيصل في المدى المتوسط إلى نهايته، وهذا ما يظهر جليا في الوقت الراهن.

وقد سبق لكم، السيد الوزير، الأستاذ نزار بركة، أن اعترفتم هنا في البرلمان بمحدودية هذا النموذج حين قدمتم الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها

لمواجهة الأزمة العالمية، كما أنكم اعترفتم –ونحن نشكركم على ذلك- في التصريحات الصحفية التي أدليتم بها، سواء في الحوار الذي أجريتموه مع جريدة "المساء" أو مع جريدة "أخبار اليوم" أو في الدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي لمجموعة "وفا بنك"، اعترفتم بمحدودية نموذج النمو، واقتنعتم بوجوب بل ودعوتم لاعتماد نموذج نمو بديل لتفادي تفاقم آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني وإعادة توجيه مرتكزاته لمسار مغاير لما هو عليه الحال في الوقت الراهن.

وحقيقة، حين استمعنا إلى جواب زميلكم الأستاذ الأزمي وهو يجيب عن أسئلتنا، تملكتنا الدهشة لأنه، والوثائق تشهد على ذلك، يسير في اتجاه يتناقض تماما مع ما سبق لكم أن عبرتم عنه هنا في البرلمان وفي حواراتكم الصحافية، حينما أشار فيما يشبه التعبير عن قناعة شخصية أكثر منها قناعة الحكومة عن صواب نموذج النمو المعتمد وعن فعاليته، وأقر بعدم الحاجة إلى مراجعته، فنحن نريد أن نفهم هل الحكومة برأسين مختلفين وبقناعات مختلفة تصل إلى حد التناقض؟

ولست هنا أزايد، أدعوكم الأستاذ نزار بركة أن تقرؤوا الجواب اللي قدمه السيد الوزير زميلكم، لكي تقفوا حقيقة على هذا التناقض، لأننا ما فهمنا والو ببساطة.

إن نموذج النمو المرتكز، كما سبق أن بينا ذلك في مناسبات كثيرة، نموذج النمو المرتكز على الطلب الداخلي، سيصطدم، وها هو يصطدم اليوم بمشاكل تعيق تمويله وستحول دون استمراريته، وقد أصبح من شبه المؤكد، وهذه حقائق علمية، أن هذا النموذج النمو في حالة عدم مراجعة مفاصله ومرتكزاته وفي حالة عدم إعادة النظر في الكثير من جوانبه المفصلية، من المؤكد أنه سيوصلنا إلى الباب المسدود، وقد قدمنا الكثير من المعطيات فيما يشبه أطروحة، دعوناكم إلى مناظرة بشأنها.

وتتجلى هذه المعيقات في التدهور المستمر لنسبة تغطية الواردات بالصادرات، أضف إلى ذلك أن نموذج النمو المعتمد لم يستطع توفير مداخيل كافية من العملة الصعبة لتمويل احتياجاته، وهو ما يفسر لجوءكم إلى الاحتياطي من العملة الصعبة لسد العجز الحاصل بالحساب الجاري لميزان الأداءات، مما سبب أيضا في تآكل الاحتياطي من العملة الصعبة، حيث أن الاحتياطي من العملة الصعبة بالكاد يكفي لثلاثة 3 أشهر وبضعة أيام.

نموذج النمو المعتمد مسؤول أيضا عن إحداث خلل في البنية الاقتصادية، حيث أنه يتوجه بالأساس إلى إنتاج المواد غير القابلة للتبادل من قبيل العقار والفنادق وقطاع البناء والأشغال العمومية، على حساب المواد القابلة للتبادل أي المواد الصناعية، مما كرس ويكرس تراجع الصادرات وتفاقم العجز التجاري.

ولأن نموذج النمو اللي كنتكلمو عليه يشجع المنتوجات غير القابلة للتبادل، فإن هذا النموذج فوت وعطل مشروع تصنيع البلاد، حيث أصبح الناتج الداخلي الخام يتشكل في معظمه من القطاع الثالث أي قطاع الخدمات بنسبة 65% على حساب قطاع الصناعات التحويلية والتي لا تفوق مساهمتها نسبة 14% ضمن هذا الناتج.

أيضا مرة أخرى كانت هذه القناعة واحدة من تلك التي أفصحتم عنها، أستاذ نزار بركة، في الحوارات التي أشرتم إليها.

وهذا المنحى –مع الأسف- آخذ في التنامي وفي التفاقم، بدليل – احنا ما تنجيبوش شي حاجة من عندنا- أن نتائج البحث الذي قام به المرصد المغربي التابع لوزارة الصناعة والتجارة كشف أن 63% من المستثمرين في مجال الصناعة لا ينوون القيام بأي استثمار في هذا المجال.

المندوبية السامية للتخطيط هي الأخرى أشارت إلى أن الاستثمار في القطاع الصناعي في تراجع مستمر، أشارت إلى أن القروض البنكية الموجهة للاستثمار الصناعي هي الأخرى في تراجع مستمر، يكفي أن نعطيكم واحد الرقم: سنة 2011 انخفضت هاذ القروض البنكية الموجهة للاستثمار في الصناعة انخفضت بـ 5,3%- حسب بنك المغرب.

إضافة إلى هذا الخلل البنيوي في الاقتصاد الوطني، نود التذكير مرة أخرى بما أفضنا في شرحه على مستوى لجنة المالية خلال السنوات الثلاث الماضية، نود التذكير ببعض الأمور المرتبطة بالعلاقة بين نموذج النمو المرتكز على الطلب الداخلي وتفاقم عجز الميزان التجاري، أي أن دعم الطلب الداخلي بصنفيه الاستثمار والاستهلاك أدى ويؤدي لا محالة إلى تعميق العجز التجاري، لماذا؟ لأن رفع نفقات الاستثمار يعني بالضرورة ارتفاع الواردات من معدات وآليات التجهيز التي لا ينتجها الاقتصاد الوطني بتاتا، معنى ذلك أن اقتصادنا الوطني لا نتحكم أو قليلا ما نتحكم في أسسه وفي مفاصله، بل يتحكم فيه غيرنا.

صحيح عندنا في البلد "مخطط إقلاع"، لكن النتائج ديالو، نحن نثمن المجهود اللي تدار ونثمن مجهود السيد الوزير اللي كان مبدع هاذ المخطط والحكومة التي أنتجت هذا المخطط، لكن نتائج "مخطط إقلاع" على الاقتصاد الوطني لم نلمسها بشكل واضح أو لم نبلغ الأهداف التي سطرناها حتى الآن، وقد كنا مليين من كثرة ما طالبناكم بإجراء تقييم لهذا المخطط ولغيرها من المخططات، حتى نتوقف على مدى فعالية ونجاعة هذه المخططات، وحتى نستدرك ما يجب استدراكه بالمراجعة أو بإعادة النظر.

لذلك، مرة أخرى نطلب الحكومة بتقييم هذا المخطط لرصد أسباب عدم فعاليته والعمل على تحيينه، لأنه المستقبل ديال البلد، باعترافكم، الأستاذ نزار بركة، المستقبل ديال البلد إذا ابغينا نحلو الإشكالات البنيوية ديالو ونجاوبو على الأسئلة المرتبطة بانتظارات المواطنين المغاربة في التشغيل وفي تطوير الثروة وفي بناء اقتصاد وطني منيع، المستقبل هو في التوجه الصناعي، ولا شيء غير التوجه الصناعي، لأن حتى المعايير الدولية حددت التشكيلة والبنية ديال الاقتصاد الوطني، اللي مع الأسف لا تطابق مع ما نعيشه في بلادنا.

وأضيف إلى ذلك أنه استنادا لإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط،

تتشكل بنية اليد العاملة –لاحظوا هذه المفارقات- من 35% من الشغيلة الأمية، من 48% لها مستوى تعليم ابتدائي وثانوي، بينما لا تتجاوز حصة المؤهلات الجامعية نسبة 7,5%، وهذا هو ما يفسر عدم تشغيل المقاولات للأطر، وهذا ما يفسر ضعف الإنتاجية التي هي حسب المؤسسات الدولية نفسها منخفضة، إن لم تكن سلبية.

أيها السادة،

لا أريد أن أطيل كثيرا في الحديث عن نموذج النمو، أريد فقط أن أنبه لأنه بالنسبة لنا هذا هو بيت القصيد، هذا هو السؤال الجوهري، أريد فقط أن أنبه أننا نعيش مرحلة انقلبت فيها قواعد الحياة الاقتصادية على المستوى العالمي، كما أن الزلزال الذي أصاب شركاءنا المباشرين يحتم علينا بشكل قسري، إن أردنا أن يكون لنا موقع محترم في عالم اليوم، تغيير وجهتنا. فالنموذج الذي كان قائما وحقق المغرب من خلاله تقدما لا ينكره إلا الجاحد والعدمي، لم يعد كافيا للتفاعل مع التحولات الجيو إستراتيجية، ولم يعد كافيا للتفاعل مع المتغيرات الجيو اقتصادية التي تحدث من حولنا.

لذلك، لابد قبل فوات الأوان من امتلاك شجاعة الانتقال إلى رؤية جديدة، وإلى نموذج جديد للتنمية إن أردنا أن نضمن لبلدنا مكانا محترما، صحيح أننا نعترف أن ذلك ليس أمرا سهلا ولكن لا مناص منه، وتأجيله باستمرار سيفاقم وضع البلد.

أيضا لابد من الإقرار بمحدودية الجواب الذي تقدمه الحكومة في مشروع القانون المالي إزاء تنامي الإكراهات والتحديات والانتظارات الاجتماعية والمجالية.

إن الحكومة تبدو من خلال المشروع الذي بين أيدينا أنها لم تستوعب المعادلة جيدا، نعم لم تستوعب المعادلة جيدا، وأقولها مع كامل احتراماتي للحكومة، إذ كلما كان الأمر مرتبطا بهذه المستويات، أعني التحديات البشرية والاجتماعية والمجالية يكون جواب الحكومة هو التضامن، وشفنا الحكومة وعدد من المسؤولين، شفنا كيف أنهم نظروا للخط الثالث أو ما يسمى بالجواب أو بنموذج النمو التضامني.

صحيح، إن التضامن كان وسيظل من قيمنا الحضارية الراسخة، غير أن المفهوم الذي تقدمه الحكومة للتضامن لا علاقة له في العمق مع التضامن، بل هو مرتبط أكثر بما يمكن أن نسميه بتقديم المسكنات، من خلال تعبئة بعض الموارد المالية بالاعتماد على المصادر السهلة (أي تضريب العمل) وإعلان توجيهها لخدمات اجتماعية، هذه عملية أكاد أسميها، وعذرا على هذه الكلمة، عملية بدائية في إعادة التوزيع.

التضامن أولا وقبل كل شيء هو ردم الهوة في البعد التنموي بين الفئات والطبقات الاجتماعية، هو أيضا معالجة الهوة ومعالجة الاختلالات المجالية ومعالجة التفاوتات في مستويات النمو بين جهات المملكة، وبالتالي فالتضامن المبني، التضامن كيف كتقدمو الحكومة، المبني على نوع من سد الثقوب هنا وهناك لا يجدي كثيرا، يمكن يكون مهم، ولكن لن يجدي في حل المعضلات الجوهرية، لأن التضامن المنشود هو ذاك الذي يشتغل على إنضاج شروط التقارب الاجتماعي والمجالي، الشيء الذي لا نجد له ترجمة في المشروع.

وكم تأسفنا حقيقة وتأسف غيرنا بشدة لغياب البعد الجهوي في مشروع قانون المالية، قدمنا تعديلات ترمي إلى تهييء أرضية استقبال مشروع الجهوية المتقدمة، قدمنا تعديلات واقتراحات ترمي إلى إنضاج شروط تنزيل هذا الورش المؤسس، اللي اسميتو الجهوية الموسعة، اللي لاشك أنه سيعيد صياغة بنية الدولة المغربية وسيعيد صياغة نسق العلاقات بين المركز وبين الجهات.

وللأسف الشديد، فإن هذا البعد الاستباقي أو هذا النفس ديال تهييء أرضية استقبال الجهوية، تكاد تكون غائبة تماما وتأسفنا أن الحكومة أرجأت كل هذه الاقتراحات إلى حين تقديم مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهوية المتقدمة.

وفي ارتباط بموضوع آخر، موضوع اختلالات التوازنات الخارجية، فبما أن الحكومة تعيد إنتاج نفس نموذج النمو اللي طالما انتقده الإخوة الوزراء في العدالة والتنمية، لما كانوا في المعارضة، بما أن الحكومة تعيد إنتاج نفس النموذج التنموي الذي أثبت الآن محدوديته، فإن نسبة العجز التجاري تسجل أرقاما قياسية، من 2003 إلى 2011 تضاعف العجز التجاري 3 مرات.

كل المؤشرات تعد سلبية في هذا الشأن، حيث بلغ معدل تغطية الواردات بالصادرات 47% خلال سنة 2010، في مقابل 62% سنة 2003.

أما فيما يخص ميزان الأداءات، فمنذ سنة 2007 والعجز في ميزان الأداءات آخذ في التفاقم، حيث وصل خلال سنة 2010 إلى حوالي 33 مليار درهم، في الوقت الذي لم يكن فيه المغرب تقريبا يعرف عجزا في هذا المجال خلال سنة 2007.

ولا يمكن، السيدين الوزيرين، لا يمكن تبرير تفاقم عجز ميزان الأداءات بشكل كلي بتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وعائدات السياحة، لأن هذه العائدات، كما تعرفون، عادت بشكل عام خلال سنتي 2010 و2011 إلى مستوياتها المسجلة قبل الأزمة الاقتصادية.

نحن نرى أن الارتفاع المهول في الواردات وما يترتب عنه من تفاقم في العجز التجاري، تعود المسؤولية فيه بالأساس للحكومة وسياساتها العمومية، اعلاش؟ بسبب عدم امتلاكها جرأة إعادة النظر في النموذج المتبع، خصوصا وأن هذا النموذج، وهذه واحدة من السلبيات التي تنضاف لما سبق لي أن أشرت إليه، خصوصا وأن هذا النموذج يؤدي إلى تدهور الادخار الذي من المحتمل أن يصل مع متم هذه السنة إلى مستوى ضعيف جدا.

لاحظوا معي أن الدولة قد توقفت عن الادخار تماما، أصبحت الدولة

منذ سنة 2011 لا تقوى على ادخار ولو سنتيما واحدا، لأن النفقات العادية أصبحت تفوق المداخيل العادية والعجز يتنامى سنة بعد أخرى.

ماذا يعني ذلك؟ يعني ببساطة أن استهلاك الدولة يتجاوز وارداتها، يعني ببساطة أن الدولة تعيش فوق إمكانياتها المتاحة، وبما أن هذا العجز التجاري هو عجز ممول بالمديونية، وسأعود لهذه المديونية، شأنه في ذلك شأن ميزانية الاستثمار بكاملها، فإن ذلك يؤشر بأننا أصبحنا نقترض لنمول متطلبات ميزانية التسيير الحكومية، وهذا هو العبث بعينه، هذا عبث مالي لا يمكن القبول به بتاتا، لأن الاقتراض يفترض أن يوجه للاستثمار وليس للاستهلاك.

صحيح أن تكاليف المقاصة لها دخل، ودخل قوي في ذلك، لكن، السيد الوزير، وأخاطب الأستاذ بركة، نحن الآن بصدد أداء ثمن تأخركم في إصلاح هذا الصندوق عندما كنتم بالأمس وزيرا للشؤون الاقتصادية والمالية، والآن فأنتم مطالبون بإيجاد حلول لتداعيات اختصاصاتكم الماضية والتي لم تقوموا بتدبيرها على الوجه الأكمل.

إن ما نؤاخذه عليكم أن السياسة التي تعتمدونها لحل مشكل تقلص المخزون الوطني من العملة الصعبة بالرفع من حجم المديونية العمومية، هو أن هذا الحل هو حل ترقيعي وظرفي، لا يتجاوز في مداه ونتائجه سنوات معدودة جدا.

ونحن نرى من جهتنا أن الحل يكمن، بالإضافة إلى إعادة النظر في نموذج النمو، الحل يكمن على المدى المتوسط في إعادة النظر في سعر صرف الدرهم.

لقد اقترحنا عليكم، ولكن مع الأسف السيد الوزير المنتدب لم يقدم أي جواب، سواء ما قال لنا لا متفق ولا مختلف، ولا هاذ الشي اللي قلتو ماشي معقول، اقترحنا عليكم دراسة إمكانية اعتماد سعرين لصرف الدرهم، بحيث يتم الإبقاء على سعر الصرف الحالي بالنسبة لاستيراد التجهيزات والمعدات والبترول والمواد الغذائية الأساسية، واعتماد سعر ثان مرتفع لصرف الدرهم للحد من الاستيرادات محدودة الجدوى، والتي تستنزف المخزون الوطني من العملة الصعبة، كاستيراد المنتوجات الكمالية وتلك التي يمكن اقتناؤها محليا، وأعطيكم مثال ديال (Le fromage) اللي كيجي للبلد واللي نستهلك منه الملايير، وهو منتوج يمكن أن نتعامل معه بمنطق آخر، مثلما هو الشأن بالنسبة لمنتوجات أخرى. علما بأن بعض دول أمريكا اللاتينية سبق لها أن أقدمت على هذه التجربة، وهذا الإجراء لن يشكل عائقا أبدا أمام القطاعات التصديرية.

من جهة أخرى، لابد من الانتباه إلى أن تفاقم عجز الميزان التجاري، مرتبط أيضا بالسياسة الصناعية المطبقة التي ترتكز على المناولة (la sous-traitance)، المناولة تستحوذ على حصة مهمة من الصادرات، بحيث إذا استثنينا صادرات الفوسفاط ومشتقاته، فإن 85% من الصادرات المتبقية مصدرها المناولة، مصدرها (la sous-traitance).

وقد تعجبت كثيرا لافتخار الحكومة بهذه السياسة، مع أن الحقيقة أن سياسة المناولة مساهمتها محدودة في النمو الاقتصادي ومساهمتها ضعيفة في تصنيع البلد.

اسمحوا لي، أيها السادة، بالانتقال إلى موضوع آخر قلما تتحدث عنه الحكومة، بالرغم من أهميته البالغة، موضوع ما أسميه بمأزق القطاع النقدي والمصرفي.

تجليات مأزق القطاع النقدي والمصرفي كثيرة، بسطناها أمام السيد الوزير المنتدب يوم كان الأستاذ نزار بركة في الخارج يبحث عن قروض، بسطناها أمام السيد الوزير المنتدب من دون أن يجيب عن أي شيء يخصها، لا في جوابه في عرضه الشفوي ولا في عرضه الكتابي، واسمحوا لي أن أعيد هنا التأكيد على بعض تجليات هذا المأزق ديال القطاع النقدي والمصرفي.

التجلي الأول يتمثل في تفاقم نسبة التضخم.

نحن لم نفهم ولم نستسغ، حقيقة، الاقتراح اللي جبتوه أمام البرلمان لفرضية تضخم معينة، ثم تقومون بعد بضعة أشهر على المصادقة على مشروع قانون مالية سنة 2012 باتخاذ قرار الزيادة في سعر المحروقات، طبعا أنا ما غاديش نرجع لهذا القرار ديال الزيادة في المحروقات، وذاك الشي اللي قالو السيد رئيس الحكومة على الأسعار وعلى (les bananes) وغير ذلك، لأن المندوبية السامية للتخطيط في التقرير اللي خرجاتو كذبت كل ما قيل، ولكن نبغي نوضح بأن القرار ديال الزيادة في المحروقات ترتبت عليه، من بين أشياء أخرى، ارتفاع نسبة التضخم من 0,9% نهاية 2011 إلى 2,5% حسب تقرير صندوق النقد الدولي، هاذ التقرير اللي خرج في غشت 2012.

تداعيات هذا القرار -أي الزيادة في المحروقات- ستمتد إلى 2013، إذ سترتفع الأسعار بـ 2%، حسب المندوبية السامية للتخطيط، الأسعار لن تعود لمستواها المعهود حتى سنة 2017، مع ما سيترتب عن ذلك من تراجع في الاستهلاك بنسبة 1%.

وهنا تتجلى بعض مظاهر التناقضات الصارخة في سياستكم الاقتصادية، اللي من جهة تعطي الانطباع بأنها مبنية على الاستهلاك، وأنتم تنادون بدعم الاستهلاك وتعملون في نفس الوقت على تقويض وتراجع الاستهلاك.

نعم، احنا متفقين هاذ الإجراء ديال الزيادة في المحروقات أدى إلى تحسن رصيد الميزانية العمومية بـ 0,2% من الناتج الداخلي الخام، و0,8% بالنسبة للميزان التجاري، لكن، أيها السادة، الناتج الداخلي الخام سيتراجع ب 0,4 في سنة 2012 وسيتراجع بـ 0,7% سنويا من 2013 حتى 2017.

وبذلك يتبين ماشي فقط أن كل ما قاله السيد رئيس الحكومة في التلفيزيونات غلط، ولكن يتبين أن هذا الإجراء هو إجراء موازناتي يهدف

إلى تحسين التوازنات الداخلية والخارجية على حساب معدل النمو، وهذا ما يجعلكم تحاكون المؤسسات المالية الدولية التي همها الوحيد، وهمنا أيضا طبعا، هو الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية ولكن على حساب نسبة النمو، أي على حساب خلق مناصب الشغل والثروات وهو ما كنتم تنتقدونه إلى عهد قريب، هذا التجلي الأول.

التجلي الثاني هو ضعف معدل الادخار وانعكاساته على تمويل البرامج القطاعية. طبعا لست بحاجة إلى الاستشهاد بالأرقام الرسمية للوقوف على حقيقة التراجع المهول في معدلات الادخار، لأن كل المؤشرات الرسمية في هذا الصدد هي مؤشرات سلبية.

يكشف اختلاف وتيرة التطور المتباينة لكل من معدل الادخار ومعدل الاستثمار أن المغرب أصبح غير قادر على توفير تمويل ذاتي للاستثمار، ويلجأ في المقابل للادخار الخارجي، فلا يمكن أن نستمر في العيش فوق إمكانياتنا الذاتية، لأن ذلك سيقودنا إلى تفاقم المديونية، كما أن هذا الوضع سيلقي بشكوك قوية عن مآل تمويل البرامج القطاعية.

نعم، قمتم أيها، السيدين الوزيرين، باعتماد إجراءات لدعم معدل الادخار عبر المخططات التي سبق اقتراحها، أي مخطط ادخار السكن ومخطط ادخار الأسهم وكذا مخطط ادخار التكوين، ولكن اسمحوا لي، هاذ الإجراءات اللي قمتم بها هي إجراءات محتشمة ومحدودة، ببساطة لأنها لا تحسم في جوهر المشكل المرتبط بضعف الادخار.

طيب قد تقولون ما هو الحل؟ الحل من وجهة نظرنا، كما اقترحناه عليكم دون أن تجيبوا عليه مرة أخرى، يكمن بالإضافة إلى إعادة النظر في نموذج النمو، ما غاديش نبقى نكررها دائما، الحل يكمن في تطوير القدرات التمويلية لسوق البورصة، سوق البورصة لا تمول سوى 6% من الاقتصاد الوطني، وكل العبء -أي 84%- تتحمله المؤسسات البنكية، في حين ينبغي أن يرتكز التمويل السليم للاقتصاد المغربي على عاملين أساسيين، هما الأبناك وسوق البورصة، سوق البورصة فقط 6% والأبناك 84%.

في هذا الصدد، ولتفادي آثار المزاحمة للقطاع الخاص من ناحية التمويل، كان يتعين، وهذا اقترحناه، أن تترك الدولة الادخار المحلي للمقاولات المحلية، وأن تلتجئ إلى الادخار الخارجي الذي تكتنفه بعض المخاطر لأنه مرتبط بالتنقيط الذي تمنحه الوكالات العاملة في هذا المجال، وهي اعتبارات مسؤولة عنها الدولة أساسا، غير أننا مع الأسف نلاحظ عكس ذلك تماما، اعلاش؟ لأن 95% من سندات الخزينة ممولة من الادخار المحلي، كما تستحوذ على مجموع الادخار المؤسساتي، وهذا في حد ذاته مزاحمة للقطاع الخاص في ظل تفاقم أزمة السيولة التي تعيشها الأبناك.

التجلي الثالث ديال المأزق اللي تكلمت عليه، هو تجلي يكمن في صعوبة تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة. نحن نقول لكم، السيدين الوزيرين، نقول لكم أنه يوجد خلل في بنية المنظومة المصرفية للمغرب، وهذا الخلل يجسد في مظهره الصارخ هو أن خمسة أبناك فقط تستحوذ على 85% من القروض، وهاذ 85% توجه في الغالب الأعم لفائدة المقاولات الكبرى والاستثمار في سندات الخزينة.

نعم، عندنا في بلادنا إلى جانب هذه الأبناك، مؤسسات السلفات الصغرى التي تمول المشاريع الصغيرة، لكن لا توجد مؤسسات بنكية متوسطة تتعامل خصيصا مع المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما كان عليه الوضع سابقا مع البنك الوطني للإنماء الاقتصادي (BNDE[1]).

نذكر بأن الإفلاس ديال هاذ البنك له علاقة بسوء التسيير وبالحكومة اللي مازال الحكومة الحالية كتخلصو، وليس بعدم جدوى فكرة إحداثها، والدليل على ذلك أن جل الدول المتقدمة وحتى الدول النامية تتوفر على مؤسسة بنكية عمومية مسخرة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة باستثناء المغرب (في فرنسا كاين، تونس عندهم، ألمانيا، البلدان الآسيوية...).

غير في السنة الأخيرة، ساركوزي قبل ما تنتهي فترة ولايته، عمد إلى إنشاء مؤسسة بنكية متخصصة في تمويل القطاع الصناعي، لذلك اقترحنا على السيد الوزير – دون أن يجيب طبعا مرة أخرى- إيجاد مؤسسات أو دراسة إمكانية إيجاد مؤسسات بنكية عمومية تهتم أساسا بتمويل أنشطة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتكون حلقة وصل بين المؤسسات البنكية الكبرى والمؤسسات العاملة في مجال السلفات الصغرى.

أختم مداخلتي لأنني ربما أطلت، أختم مداخلتي بإثارة الانتباه إلى خطورة شبح جاثم على صدر اقتصادنا الوطني، نعم أثير الانتباه إلى خطورة شبح جاثم على اقتصادنا الوطني، وعندما أتحدث عن الشبح فإنني أتحدث عن الشبح ماشي بالمعنى الميتافيزيقي، ولكن بالمعنى الاقتصادي العلمي، ومن المؤسف حقيقة ألا تنتبه الحكومة لما يشكله هذا الشبح من خطر داهم، ليس فقط على الاقتصاد الوطني، ليس فقط على الوضع الاجتماعي ولكن على الجيل القادم، والشبح الذي أتحدث عنه هنا هو شبح أزمة مديونية جديدة.

دعونا نذكر بعضنا البعض، بأن المؤشر ديال المديونية هو المرتكز الأساسي اللي يمكن نقيسو به نجاعة تدبير الميزانية العمومية، في هذا الصدد أشنو كنلاحظو؟ نلاحظ تدهور مضطرد للمالية العمومية، حيث أن مؤشر المديونية قفز من 47,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009، قفز إلى 53,7% سنة 2011، والوزارة نفسها (وزارة الاقتصاد والمالية)، تتوقع كما جاء في التقرير ديال السيد الوزير المنتدب، تتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 58,5% مع متم سنة 2012 يعني في هاذ اليومين أو الثلاثة أيام، وهذا مذكور في الجواب في الصفحة رقم (19) من الجواب الكتابي. ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني أنه في غضون 3 سنوات سيرتفع مؤشر المديونية بـ 11,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

إن تنامي المديونية العمومية بهذه الوتيرة هو أمر غير معقول وغير

[1] Banque Nationale pour le Développement Economique

مقبول، إذ لا يمكن مواصلة تدبير ميزانية الدولة بهذه الكيفية، وإلا فإننا سنصطدم بإشكالية المديونية مع نهاية ولاية هذه الحكومة.

الأخطر في الأمر، أن الحكومة تعتزم، وهاذ الشي مذكور في الصفحة 20 من الرد الكتابي ديال السيد الوزير المنتدب، الحكومة تعتزم العودة إلى عجز موازناتي يناهز 3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016، مما يعني أن الحكومة غير مبالية بالوضعية الحرجة للمديونية، مما يعني أن الحكومة ماضية في إغراق البلاد بالقروض، حيث من المتوقع حسب السياسة الحالية أن يفوق مؤشر المديونية نسبة 70% من الناتج الداخلي الخام مع متم ولايتها. وبذلك ستكون كل المؤشرات الاقتصادية تنذر بالخطر، كل المؤشرات تنذر بالخطر:

- عجز مزمن ومستفحل للميزان التجاري؛

- نزيف المخزون من العملة الصعبة الذي يهدد بالانخفاض دون المستوى المسموح به، أي ما يعادل 3 أشهر من الواردات؛

- مديونية بحجم 70% من الناتج الداخلي الخام، في حين أن الحد الأقصى المسموح به دوليا من المؤسسات هو 60% الناتج الداخلي الخام؛

- عجز موازناتي يفوق 3% من الناتج الداخلي الخام التي هي النسبة المتوافق عليها دوليا.

إن تنامي المديونية بهذا الشكل سيقلل -وسجلوها للتاريخ- من هامش التحرك والمناورة بالنسبة للحكومة اللي غاتجي من بعد، سواء كانوا الإخوان غادي يبقاو في الحكومة ولا شي حكومة أخرى، سيقلل من هامش التحرك والمناورة، لأنه بسياسة الحكومة الحالية، غادي تخلي وضعية مالية حرجة ومحرجة، وسيكون الهم الأساسي للحكومة اللي غادي تجي من بعد، إن لم أقل الهم الوحيد، هو معالجة مديونيتكم اللي كتديرها الحكومة الحالية، ومعالجة المديونية ما عندهاش 3 حلول، عندها 2: إما التخفيض من النفقات، مما يعني أن الحكومة اللي غادي تجي من بعد غادي يصعاب عليها تلتزم بالبرامج ديالها، أو اللجوء إلى الحل الثاني المتمثل في رفع الضرائب لتسديد مستقبلا ديونكم الحالية.

علاوة على ذلك، تدهور المؤشرات اللي تكلمت عليها قبل قليل، سيؤدي لا محالة بمؤسسات التنقيط الدولية إلى مراجعة تقييمها للاقتصاد الوطني، مما سيترتب عنه ارتفاع في كلفة اقتراضات المغرب.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الصالة والمعاصرة، نحذر وندق ناقوس الخطر.

طبعا أنا لا أريد الخوض في كيفية احتساب الدين العمومي، لأنه كاين الغموض في الطريقة التي تحتسب بها الحكومة الدين العمومي، ولكن نحن نعتقد أنه حاليا قد تجاوز سقف 60%، نعم، وهذا سؤال طرحناه عليكم وما أعطيتونا فيه حتى شي بيانات، تجاوز 60% من الناتج الداخلي الخام، إذا ما أضفنا إليه أصنافا وأنواعا من الدين العمومي تتغاضى وتتحاشى الحكومة الحديث عنها، ومن أمثلة ذلك، من أمثلة هذه الديون:

- الودائع بالحسابات الخاصة المفتوحة بالخزينة العمومية أو ما يعرف ببنك الخزينة العمومية، والتي قد تفوق 60 مليار درهم على أقل تقدير، هاذي ما كيحسبوهاش؛

- ديون المؤسسات العمومية المضمونة من طرف المغرب، هاذي ما كيحسبوهاش؛

- الديون البنكية للأشخاص الذاتيين والمعنويين (القطاع الخاص) المضمونين من طرف الدولة، هاذي لا يحتسبونها؛

- الديون المقنعة، واسألوا الحكومة عن معنى الديون المقنعة وغير المدرجة بالميزانية العامة، هاذي ماكيحسبوهاش؛

- ودائع الدول الأجنبية بحسابات الخزينة، هاذي ماكيحسبوهاش.

معنى ذلك أن هاذ الأرقام اللي تتعطى لنا، احنا في فريق الأصالة والمعاصرة نطرح عليها علامة استفهام كبرى.

ولا أريد أن تفهموني رجاءا غلط، احنا ماشي كنقولو في فريق الأصالة والمعاصرة أنه ما خصناش ندير الديون، الديون أو الاستدانة بشكل عام عمل مقبول إلى حد ما بالنسبة لجميع الدول، واحنا في البرلمان كنرخصو للحكومة به.

لكن الدين الأخير (مليار ونصف) اللي امشيتو تسلفتوه، السيد الوزير، واللي التجأتم له ضدا على ما قاله السيد رئيس الحكومة، لأنه تذكروا معي، السيد رئيس الحكومة ملي جا وكيشرح للمغاربة علاش زاد في المازوط ولاخر، قال من جملة ما قاله: "احنا ابغينا نحميو سيادة القرار الوطني"، هذا الدين اللي تعطى لنا (مليار وصف) قولوا لنا، السيد الوزير، أشنو هو المشروع اللي قدمتو باش تحصلوا على هذا الدين؟ حصلتم على القرض بدون مشروع، دين تعطى لكم من السوق الحرة، الأبناك، لا نعرف، وكان السيد رئيس الفريق الاشتراكي طرح هذا السؤال، واش هاذ الديون موجهة للاستثمار ولا موجهة للاستهلاك؟

الجواب ديال السيد الوزير بقي غامضا، مع أن المعطيات تفيد بأن الديون اللي حصلتم عليها غادي يتوجه إما كلها ولا جزء كبير منها لتغطية مصاريف الدولة، أي التسيير، بدليل أن الحكومة لم تعلن للرأي العام الوطني عن أي مشروع تقدمت به لهذه الأبناك باش أعطتنا مليار ونصف المليار.

السيد الوزير المنتدب قدم الديون اللي حصلتو عليها، أنا كنت سألته فين امشى السي نزار بركة؟ اعلاش ما جاش عندنا؟ من بعد قال لي بأنه امشى يجيب القرض، ملي زف لنا هذا الخبر ديال الحصول على قرض بمليار و500 مليون، قدمه كما لو أنه انتصار للمغرب، كما لو أنه فتح مبين

وفوز عظيم، وأن هذا الانتصار ما كان يمكن أن يتحقق لولا الثقة التي تضعها المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد الوطني.

أتعجب من دعوة السيد الوزير المنتدب، لأنه طلب منا باش نفتخرو ونحتفلو، لم أرى في حياتي حكومة.. ما عمرني شفت شي حكومة فرحانة ومفتخرة لأنها حصلت على قرض من منطقة الدولار.

الجميع يعرف، السيد الوزير، الله يخليك، راه عندنا شي شوية ديال الذكاء ماشي أغبياء المغاربة، الجميع يعرف أن اللجوء إلى الاستدانة من البنوك الأجنبية ليس دليلا على عافية الاقتصاد الوطني، وإنما دليل واضح على وقوف هذا الاقتصاد على حافة أزمة.

خليوني أسألكم واحد السؤال: إذا كان من حق الحكومة اقتراض ديون، من حقها تقترض ديون لفترة 4 سنوات، وهي الفترة المتبقية من عمر الحكومة، فإنه من الصعب جدا نقبلو أن الحكومة تقترض دين لمدة 30 سنة، وترهن المغاربة وأبناءهم بقروض تؤدى فوائدها على ثلاثين سنة.

الأطفال الذين سيولدون اليوم، وليداتنا اللي غادي يتولدوا اليوم سيجدون أنفسهم مقيدين بأداء هذه الديون وأقساط هذه الديون وفوائد هذه الديون حتى يصلوا ثلاثين سنة من عمرهم.

السيد الوزير،

إذا كانت المؤسسات المالية العالمية تضع في اقتصادنا الوطني كل هذه الثقة اللي تكلمتو عليها، طيب اعلاش ما تجيبش هاذ المؤسسات الأموال ديالها وتجي وتستثمر عوض ما تكتفي تعطينا الديون، وتتبعنا بتحصيل الفوائد؟

الناس، يا أيتها الحكومة المحترمة، الناس تفتخر بالمرتبة الأولى في نسب النمو، بالمراتب المتقدمة اللي تحققها، ماشي تفتخر بالمرتبة الأولى في نسب الفوائد البنكية والقروض.

بعد أسبوع من الآن ستحل سنة جديدة، بالمناسبة سنة سعيدة، نتمنى أن تكون إن شاء الله أفضل لبلدنا، نتمنى أن تبدد فيها مخاوفنا، نتمنى أن يتراجع فيها قلقنا اللي شرحته، أما هاذ السنة اللي كنودعها، يا إخواني، سنة 2012، فإن الحكومة تستحق فعلا أن تنال فيها لقب "سيدة سنة 2012" بامتياز، لأن سنة 2012 ستشهد للحكومة بالتفوق ماشي في الهراوات والعنف والقساوة باش كتواجه، ولكن ستشهد للحكومة بالتفوق في إغراق البلد بالقروض، وخنق المغاربة بالمزيد من الضرائب.

ولذلك، فرجاءا لا تطلبوا منا أن نصوت لفائدة هذا القانون.

وشكرا.

<u>السيد رئيس المجلس</u>:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ بنشماش. الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم محمد الأنصاري، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل.

<u>المستشار السيد محمد الأنصاري</u>:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء الأعزاء،

سعيد جدا، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تناول الكلمة اليوم في إطار مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2013، مشروع القانون المحال على مجلسنا الموقر، والذي يعد قطب الرحى لمناقشة جميع السياسات العامة التي تهتم بالمجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وعليه، وبداية، وبخصوص التطورات التي تشهدها قضيتنا الأولى، قضية وحدتنا الترابية المغربية، نقف عند الزيارة الأخيرة للمبعوث الأممي السيد كريستوفر روس، وذلك بعد التقييم الذي أدلى به لمجلس الأمن والخطة التي وضعها في إطار ما يسمى بـ"الدبلوماسية الحكومية" لنؤكد باسم الفريق ومن جديد إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، تشبثنا القوي بمشروع الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية باعتباره حلا ذا مصداقية ويتسم بالواقعية، وندعو إلى ضرورة مواصلة التعبئة الوطنية لإنهاء النزاع المفتعل من طرف خصوم وحدتنا الترابية، معتبرين أن التحول الديمقراطي الكبير الذي عرفه المغرب في خضم متغيرات جهوية غير مسبوقة، والذي مكننا من تعزيز موقف بلادنا ومصداقيتها لدى المنتظم الدولي، يفرض علينا، اليوم قبل الغد، اعتماد مقاربة تشاركية، تروم الإشراك الحقيقي والفعال للبرلمان بمجلسيه وللأحزاب السياسية والمركزيات النقابية وهيئات المجتمع المدني وباقي الفاعلين، في الدفاع عن القضية الوطنية وإشعاع صورة المغرب.

ولا تفوتنا هذه الفرصة كذلك دون أن ننحني بإجلال وإكبار أمام أرواح شهداء وحدتنا الترابية من أفراد قواتنا المسلحة الملكية وكل من استشهد في سبيل الواجب من أسرة الأمن الوطني والقوات المساعدة والدرك الملكي والوقاية المدنية.

وبعد ذلك اسمحوا لي بالاستشهاد والتذكير، وهذا لابد منه، بما جاء في الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة التشريعية الحالية، والرامي إلى وضع خارطة طريق واضحة لعملنا النيابي، قوامها اعتماد مدونة أخلاق برلمانية، دعما لأسس المصداقية، والمسؤولية، ووضع المصلحة العليا للوطن فوق كل الاعتبارات والحسابات السياسية المحدودة، وتجعلنا كممثلين للأمة حريصين كل الحرص على أداء واجبنا بنوع من النزاهة الفكرية والسياسية، التي تفرض علينا أيضا أن تكون نقاشاتنا مبنية على الموضوعية في توضيح مكامن القوة ومكامن الضعف فيما يخص مشاريع القوانين وخاصة عند دراسة مشروع القانون المالي، الذي يعد الأساس، انطلاقا دائما من الحرص الأكيد على استحضار المعطيات المحيطة بظروف هذا المشروع، وفي إطار الحرص كذلك على المصلحة العليا للوطن أولا وأخيرا، لأننا وكما عبرنا وباستمرار،

في عهد الحكومة السابقة التي كان لحزبنا شرف رئاستها، انتماءنا لأغلبية منتجة ومبتكرة، الشيء الذي يتناغم مع دعمنا المؤكد للحكومة التي نحن اليوم جزء أساسي من مكوناتها، ونعمل جميعا من أجل التأسيس لثقافة تشاركية متجددة، آخذين بمبدإ تقديم النصح الذي أكد عليه السيد رئيس الحكومة المحترم غير ما مرة وخاصة خلال تقديم البرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان.

وأستأذنكم، أخواتي، إخواني، وقبل المرور لمناقشة مضامين مشروع القانون المالي أن أؤكد على اعتزازنا في حزب الاستقلال بما حققته بلادنا من تقدم في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية والثقافية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وذلك في زمن قياسي رغم الصعوبات والأزمات والاضطرابات السائدة في عدد من البلدان العالمية والعربية، وإننا في حزب الاستقلال سنظل وكما كنا دائما أوفياء لمبادئنا ومصرين على مواصلة التعبئة الشاملة وراء جلالة الملك لكسب جميع الرهانات والتحديات من أجل الدفاع عن ثوابت الأمة الأساسية، من إسلام وملكية دستورية ووحدة ترابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني،

نعتقد أننا اليوم أمام أول مشروع قانون مالي تقدمه هذه الحكومة، باعتبار أن مشروع قانون المالية لسنة 2012 لم يكن إلا مشروعا انتقاليا، فمشروع اليوم تتطلع من خلاله الحكومة إلى الوفاء بالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي، وفي حملات الأحزاب المكونة لها خلال الحملة الانتخابية، الشيء الذي يتطلب منا كممثلين للأمة اعتماد الجرأة، كل الجرأة والمسؤولية في مناقشته بكل موضوعية، ومراقبة تنفيذ البرنامج الحكومي في إطار الاختصاص الموكول لممثلي الأمة، مع التأكيد على أن القرار السياسي يضبطنا كأغلبية حكومية ملتزمة، تبعا لما أعلناه جهارا في الأجهزة التقريرية لمؤسستنا الحزبية.

السيد الرئيس،

بعد هذا المدخل السياسي العام و الضروري، اسمحوا لي أن أمر إلى مناقشة مضامين مشروع القانون المالي لسنة 2013، هذا المشروع الذي يستمد مرجعيته انطلاقا من البرنامج الحكومي –كما أسلفنا- و من ميثاق الأغلبية باعتباره تعاقدا أخلاقيا وسياسيا، يقوم على التماسك في المواقف والتشارك في العمل، والتضامن في المسؤولية، مشروع حاولت الحكومة من خلاله أن تجتهد في صياغة النموذج الأمثل للتدبير السنوي الخاضع لمختلف التأثيرات، مشروع قادر على تدبير سنة اقتصادية مالية استثنائية، والتحكم في الاستنزاف الاقتصادي والمالي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد النفطية، وتفاقم العجز التجاري بعد تراجع الطلب الخارجي الموجه لبلادنا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية.

ولابد أن نستحضر كذلك تعامل الحكومة في مراحل المصادقة الأولى على هذا المشروع بكل الالتزام الواجب، إذ قبلت حوالي 65 من التعديلات المقدمة من طرف مكونات الأغلبية والمعارضة في الغرفة الأولى، كما قبلت عددا كبيرا من التعديلات في مجلسنا الموقر.

وعليه، وفي إطار مناقشة هذا المشروع سنتناول ثلاثة محاور، تروم الحديث عن الحكامة والإصلاحات والبعد الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

لقد شكل خطاب 9 مارس الجواب المغربي على ما سمي بالربيع العربي، فكان اختيار بلادنا اختيارا موفقا من خلال تمثلنا لأرقى الآليات الديمقراطية والشعبية التي اهتدت إليها الإنسانية في تحديدها للعلاقة بين السلط واختصاصاتها وحدودها وطرق امتلاكها والتداول عليها، وذلك من خلال الوثيقة الدستورية الجديدة، فقد ربحنا بصدق رهان التأسيس، ورهان التصالح الذاتي، بعد فتح مسلسل إصلاحي شامل، قادنا إلى انتخابات تشريعية غير مسبوقة وغير مطعون في مصداقيتها، كان من نتائجها تشكيل حكومة جديدة بتحالف تشاركي مسؤول، يحتم علينا الاستماع إلينا كما استمعنا إليهم، من أجل العمل على تنزيل حقيقي لمضامين الدستور الجديد و بناء الأمل لدى الشعب المغربي في القطع مع مظاهر سياسية، كانت لها انعكاساتها المجتمعية السيئة على مصداقية الفعل السياسي الرزين وعلى تدبير الشأن العام.

وإننا نأمل تبعا لذلك من الحكومة أن تضاعف من جهدها لتجاوز جيع الصعوبات التي تواجهها وتنتقل إلى السرعة القصوى في إنجاز برنامجها، وأن تعجل بتنفيذ الأوراش والمخططات، المتضمنة في البرنامج الحكومي وتنزيل مقتضيات الدستور في كافة المجالات، وذلك من أجل:

1) <u>في ما يخص محاربة الفساد والريع:</u>

فإنه حري بنا، في الفريق الاستقلالي، أن نشير الى أن حزب الاستقلال كان ولا يزال (مع الأسف احنا فريق محترم، استمعنا إليه بكل إمعان وأنا أناقش الآن شركاء لنا في تدبير هذا البلد مع مقاعد فارغة وهنا تتبين النية المبيتة لعدم الاستماع إلى الغير، وهذا لا يخدم بلدنا ولا السياسة في البلاد ديالنا).. حري بنا أن نشير الى أن حزب الاستقلال كان ولا يزال وسيظل مدافعا على سواسية المواطنين أمام القانون ومصرا على محاربة الإثراء غير المشروع تنزيلا لمبدأ "من أين لك هذا؟"، والذي نادينا بإقراره منذ السبعينيات.

وإننا نستحسن من الحكومة جعل شعار تحقيق الحكامة المؤسساتية وتخليق الحياة العامة ومحاربة اقتصاد الريع كركيزة أساسية في الخطاب السياسي، انسجاما مع مقتضيات الباب الثاني من الدستور، ومن خلال اعتمادها وإطلاقها لمجموعة من المبادرات في هذا المجال، من قبيل:

- نشر لوائح المستفيدين من رخص النقل ومقالع الرمال؛

- تضمين مشروع قانون المالية الحالي لبعض الإجراءات في هذا الشأن من قبيل محاربة الريع والمضاربة العقارية من خلال الرفع من نسبة الضريبة على الدخل المطبقة على الأرباح العقارية الناتجة عن التفويت الأول للعقارات التي يتم إدراجها لأول مرة في المدار الحضري من 20% إلى 30%.
غير أننا نؤكد أن جل تلك المبادرات التي اتخذتها الحكومة في إطار محاربتها للفساد واقتصاد الريع، ستبقى عاجزة وغير قادرة على إيجاد حل للظاهرة ولن ترق إلى ما يتطلع إليه الشعب المغربي، ولن تدرك غايتها ما لم يتم القيام على سبيل المثال لا الحصر بـــ:

- إصلاح شمولي لمختلف القطاعات المأذون فيها للأشخاص الذاتيين والاعتباريين بالاستغلال، باعتماد نظام طلب العروض ودفتر تحملات جديد، وضبط تراخيص الاستغلال سواء تعلق الأمر برخص النقل أو بمقالع الرمال أو الأحجار أو الصيد البحري وغيرها دون استثناء؛

- تفعيل توصيات هيئات الرقابة المالية والإدارية؛

- تكثيف المراقبة على اتفاقيات الشراكة بين الدولة والخواص في استغلال الأراضي الفلاحية لشركتي Sodea[2] و Sogeta[3]؛

- فتح تحقيقات في المؤسسات العمومية والمكاتب التي تعرف تسيبا في تدبيرها المالي والإداري؛

- وكذلك وأخيرا، فتح حوار وطني حول تدبير واستغلال أراضي الجماعات السلالية والأراضي التابعة للملك الخاص للدولة.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
أختي، إخواني،

إننا في، الفريق الاستقلالي، ندعم الإصلاح الذي جاءت به الحكومة، وكما أننا ندعم مناهضة جميع أشكال الفساد والريع، والمبادرات الجريئة للحكومة، فهذه ثوابت لن نحيد عنها أبدا، لكن لنا قناعة راسخة أن محاربة الفساد هي عملية جد معقدة وهي كل لا يتجزأ، وفق إستراتيجية مندمجة دقيقة وواضحة المعالم، وإستراتيجية ترتكز على رؤية واضحة وشاملة أساسها:

- 1) تعزيز مبادئ المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص؛

- 2) تفعيل المنظومة الجديدة للصفقات العمومية؛

- 3) تقوية صلاحيات مجلس المنافسة؛

- 4) الإسراع بتعويض التراخيص والامتيازات الممنوحة بدفاتر تحملات تحدد الشروط الموضوعية للاستفادة منها في إطار المساواة وتكافؤ الفرص؛

[2] Société de Développement Agricole
[3] Société de Gestion des Terres Agricoles

اسمحوا كذلك بخصوص إصلاح القضاء، أن نؤكد في الفريق الاستقلالي من جديد، إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، على أن الإصلاح العميق لمنظومة العدالة يأتي في صدارة أولويات برنامج حزب الاستقلال، باعتبار العدل أساس الحكم، ونظرا للدور الحيوي للعدل في البناء الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وحماية حقوق والتزامات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وملاذا لصون الحقوق والحريات وضمان ممارستها الفعلية.

وإننا، بالمناسبة، لنجدد إشادتنا بالمبادرة السامية لجلالة الملك بتنصيب أعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، والتي تأتي تدعيما للجهود المبذولة من أجل إصلاح القضاء وترسيخ ثقة المواطنين في هذه السلطة، آملين أن تعمل الحكومة على تسريع وتيرة الحوار والحرص على تنفيذ التزاماتها في هذا الصدد، مؤكدين بأمانة استعدادنا للإسهام والمشاركة الفعالة في هذا الورش الوطني الهام.

كما ننوه بالإجراءات المواكبة المضمنة في مشروع قانون المالية لإصلاح قطاع العدل، والتي تروم بالأساس تحديث الادارة القضائية من خلال برنامج تهيئة وتجهيز المحاكم الابتدائية وأقسام "محاكم قضاء الأسرة"، وتفعيل المساعدة القضائية بهدف الحفاظ على حق الدفاع، آملين العمل على:

- مراجعة الخريطة القضائية؛

- تدارك الخصاص الكبير في الموارد البشرية للقطاع؛

- تدارك المتخلف الحاصل في البت في القضايا المعروضة على مختلف المحاكم؛

- وكذلك، تسريع وتيرة تنفيذ الأحكام في مواجهة الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

وعليه، فإننا في الفريق الاستقلالي ومن منطلق إيماننا العميق بحاجة بلادنا إلى سلطة قضائية مستقلة بعيدة عن أي تأثير، سلطة تضطلع بدورها كضمانة أساسية لاحترام حقوق الإنسان، وحماية الحريات الفردية والجماعية، وإقامة العدل في المجتمع، في ظل المساواة وسيادة القانون، ندعو الحكومة إلى الإسراع باتخاذ عدد كبير من التدابير، وعلى رأسها إخراج القوانين التنظيمية الخاصة بالقطاع إلى الوجود.

وكذلك، لا تفوتنا الفرصة دون المطالبة برفع الغلاف المالي المخصص لصندوق التكافل الأسري ومن التعويض الشهري الذي لا يرقى لسد الحاجيات اليومية للمرأة المطلقة وأبنائها، لكون هذا الدعم يشكل ضمانة لحماية الأسرة من التشرد والضياع والانحرافات الاجتماعية لا قدر الله.

وكذلك الإصلاح الشمولي لوضعية السجون ومعالجة ظاهرة الاكتظاظ عن طريق ترشيد الاعتقال الاحتياطي.

أما بخصوص الجهوية المتقدمة وبتعزيز اللامركزية واللاتمركز، فإننا في الفريق الاستقلالي واستشعارا منا بأهمية الإصلاحات المؤسساتية الكبرى

في البناء الديمقراطي، إذ نعتبر أن إرساء الجهوية هو أحد أهم الأوراش الكبرى والمصيرية التي يتعين على الحكومة الإسراع بتفعيلها، وذلك من خلال إصدار القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية الذي سيمكن من إفراز مؤسسات جهوية منتخبة وقوية وذات اختصاصات فعلية، واعتماد تقطيع جهوي من شأنه توفير مؤهلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة، وكذا عبر إعادة صياغة مشروع اللاتمركز الإداري في علاقته مع الجهوية المتقدمة .

هذا فضلا عن تفعيل الآليات المالية التي ينص عليها الدستور بما يضمن المساهمة المتوازنة لكافة الجهات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

أما بخصوص دعم وحماية أنظمة التقاعد، فإننا نرى أن الحكومة قد بادرت من خلال مشروع القانون المالي إلى التنصيص على بعض الإجراءات في هذا الصدد من قبيل تخصيص مبلغ 12 مليار درهم لتغطية التحملات العادية للتقاعد برسم سنة 2013 وعجز نظام المعاشات العسكرية والانعكاسات المالية الناتجة عن رفع الحد الأدنى للمعاش.

لكننا اليوم لسنا في حاجة، في نظرنا، إلى مسكنات للألم، بقدر ما نحن في أمس الحاجة إلى المعالجة وإلى الحلول الكفيلة بتفادي الكارثة التي قد تعرفها هذه الصناديق لا قدر الله.

وعليه، فإننا نناشد الحكومة أن تجعل هذا الورش من أولى أولوياتها وأن تعمل على بلورة مخطط زمني دقيق وواضح لإصلاح أنظمة التقاعد من أجل ضمان ديمومتها وتوازنها وتوسيع قاعدة المستفيدين منها، وذلك وفق مقاربة تشاركية، تعتمد آلية التشاور مع كافة الفرقاء الاجتماعيين من أجل اختيار السيناريو الأنسب لإصلاح هذا القطاع الجوهري الذي لم يعد تأجيله ممكنا.

<u>أما فيما يخص إصلاح صندوق المقاصة:</u>

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي،

فإننا نرى أنه قد طال واستطال، ونتمنى أن تكون هذه السنة فرصة حقيقية لإعادة بلورة وصياغة آليات عمل هذا الصندوق من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية في إطار مقاربة تضامنية وتشاركية، تمكن من تحقيق التوازنات الاجتماعية وتقليص الفوارق بين مختلف فئات المجتمع.

وعليه ندعو الحكومة إلى أن تعتمد في هذا الإصلاح على منهجية ترتكز على مبدأ التدرج والتشاور مع مختلف القطاعات المعنية، وتحديد خارطة طريق واضحة المعالم، خارطة ترتكز على مجموعة من التدابير القبلية والتي تعتبر ضرورية قبل اتخاذ أي قرار أو إجراءات بهذا الصدد.

وإننا في الآن ذاته، ننبه إلى أن المتغيرات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى إكراهات الظرفية المناخية الصعبة، تفرض علينا اليوم إقرار إصلاح جذري لنظام المقاصة، يعتمد آليات جديدة كفيلة بوصول الدعم إلى مستحقيه، وقادرة على التحكم في نفقاته بغية الحد من العجز في الميزانية ومن كلفة المديونية العمومية.

أما فيما يخص الأبعاد الاقتصادية والمالية للمشروع، فإننا نرى في الفريق الاستقلالي أن نجاح الاقتصاد الوطني خلال السنوات القليلة الماضية من الصمود أمام التقلبات والتداعيات المرتبطة بآثار الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، كان بفضل إصلاحات ماكرو اقتصادية وهيكلية رائدة وغير مسبوقة، أنجزتها الحكومة السابقة، وتمكنت بفضلها من تقوية مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة تقلبات المناخ الاقتصادي الدولي، والتقليص من آثارها السلبية على القطاعات الأكثر ارتباطا بها.

لكن استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والركود الاقتصادي، الذي يعيشه الزبناء الأساسيون والتقليديون والإقليميون للمغرب، خاصة في منطقة الأورو، تجعل اقتصادنا الوطني اليوم أمام تحديات كبرى، وجب على الحكومة كسبها وترجمتها على مستوى مشروع القانون المالي الحالي، الذي هو مناسبة لقياس مدى قدرتها على تفعيل التزاماتها السياسية والقطاعية، وعلى الاستجابة للمتغيرات السوسيو-اقتصادية التي تفرضها التحولات الدولية والإقليمية والوطنية، وذلك بما يحقق مبادئ النجاعة والفعالية والشفافية بصفة أساسية.

أما بخصوص فرضيات مشروع القانون المالي، فإننا في الفريق الاستقلالي نريد التأكيد بداية على أن النقاش حول الفرضيات التي أطرت إعداد قانون المالية، ليس نقاشا نظريا فقط، وإنما يسائل واقعية الأرقام المتضمنة في المشروع.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الفرضيات التي يقدمها المشروع اليوم، سواء بالنسبة لمعدل النمو أو التضخم أو العجز، هي فرضيات تبقى قابلة للتحقيق وتعكس إلى حد كبير المقاربة الواقعية للحكومة في تدبير الشأن العام.

فخيار الحكومة في الحفاظ على استقرار معدل النمو في حدود 4,5%، هو خيار يؤكد رغبة الحكومة في مواصلة رفع التحديات الاقتصادية المطروحة على كافة المستويات، غير أن تحقيق ذلك يتطلب من الحكومة بذل مجهودات مضاعفة لتجاوز بعض الإشكاليات لعل من أبرزها:

- الركود الاقتصادي الذي يعيشه الزبناء الأساسيون والتقليديون للمغرب، خاصة في منطقة الأورو كشريك تقليدي لبلادنا؛
- الظرفية المناخية المتقلبة على الرغم من التساقطات المطرية الأخيرة؛
- استمرار ارتفاع مستوى المديونية؛
- انخفاض كبير في السيولة الداخلية.

لذلك، فإن رؤيتنا في الفريق الاستقلالي وتصورنا لتحقيق نسبة النمو المفترضة تستند على ما يلي:

- إدخال تحولات هيكلية على اقتصادنا الوطني، بما يسمح ببروز قطاعات جديدة مصنعة وفروع جديدة ذات نسبة نمو عالية؛

- الإسراع بتفعيل وتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية المعتمدة، بهدف تنويع وتحديث البنيات الإنتاجية، وإحداث مناصب الشغل، وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية؛

- تقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية، حتى لا يرتهن اقتصادنا الوطني ومعدل النمو بنتائج القطاع الفلاحي، الذي يبقى أداؤه غير مستقر بفعل التغييرات المناخية، وهو إشكال نبهنا إليه خلال مناقشتنا لمشروع 2012 وسنعيد التأكيد عليه من جديد، حتى تتمكن الحكومة من معالجته من خلال تسريع وتيرة إنجاز مخطط المغرب الأخضر.

أما بالنسبة لمعدل التضخم والمحدد في 2%، فيبدو معدلا معقولا وصائبا، إذا ما علمنا أن الفرضيات المتعلقة بموسم فلاحي متوسط ستساهم في إبقاء أسعار المواد الغذائية في مستوياتها الطبيعية، يضاف إلى ذلك مجهود الحكومة للحفاظ على استقرار المواد الأخرى، خاصة عن طريق صندوق المقاصة، آملين أن يواصل بنك المغرب نهج سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار.

وبخصوص نسبة عجز الميزانية، فإننا في الفريق الاستقلالي، وإذ نثمن عاليا بعض الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة في مشروع قانون المالية من أجل تخفيض معدل عجز الميزانية إلى 4,8% من قبل :

- تقليص نفقات المقاصة إلى41 مليار درهم ؛

- تقليص نفقات التسيير؛

- تحسين المداخيل الجبائية بحوالي 9 مليار درهم؛

- الحصول على خط ائتماني وقائي من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة تعادل 1,3 مليار دولار أمريكي لمدة سنتين؛

ومن منطلق انشغالنا واهتمامنا بدراسة وتتبع الوضع الاقتصادي والمالي لبلادنا، نعتبر أن المعدل المسجل لا زال مرتفعا، ومن شأنه أن يهدد الاستقرار الماكرو اقتصادي للدولة وأن يزعزع ثقة المستثمرين خاصة منهم الأجانب، وأن يرهن قراراتنا الاقتصادية لتوصيات وتدخلات المؤسسات الدولية، مما من شأنه أن يفقدنا استقلالية قرارنا الاقتصادي.

ذلك، فإننا ندعو الحكومة إلى مواكبة هذه الإجراءات بتدابير هيكلية، تهم على الخصوص:

- دعم العرض التصديري، مع استثمار أفضل لاتفاقيات التبادل الحر مع شركاء المغرب في أوروبا والولايات المتحدة؛

- الإسراع بإدخال قواعد الميزانية الكفيلة باستعادة توازن المالية العمومية على المدى القصير، وتقوية مصداقية السياسة الميزانية على المدى المتوسط والبعيد، وذلك تنزيلا لمقتضيات الفصل 77 من دستور 2011.

أما بخصوص الاستثمار، فإننا في الفريق الاستقلالي نرى أن الاستثمار العمومي، قد ركز مشروع قانون المالية لسنة 2013 على تعزيز الاستثمارات العمومية ومواصلة سياسة المشاريع الكبرى للبنيات التحتية وتسريع وتيرة إنجاز الإستراتيجيات القطاعية، حيث انتقل الغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي من 84 مليار سنة 2007 ليبلغ ما يناهز 180,3 مليار درهم برسم سنة 2013.

وإذ ننوه في الفريق الاستقلالي بالمجهود المالي الذي بذلته الحكومة السابقة، والذي تواصله اليوم الحكومة الحالية في مجال دعم الاستثمار العمومي، غير أننا ننبه بالمناسبة إلى ضرورة العمل على تجاوز إشكالية ضعف الإنجاز ومحدودية تنفيذ اعتمادات الاستثمار، وهي إشكالية تزداد حدتها اليوم، خاصة مع التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها محيطنا الإقليمي الدولي، وما لذلك من تداعيات على بلادنا، مما يفرض على الحكومة تكثيف الجهود من أجل تسريع وتيرة تنفيذ الاعتمادات المخصصة للاستثمار.

أما فيما يتعلق بدعم الاستثمار الخاص، فإننا نرى أنه من الواجب أن نشد على يد الحكومة وأن نثمن عاليا التدابير والإجراءات المهمة التي اعتمدتها في المشروع و الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص من قبيل:

1. التطبيق الفعلي والمنهجي لنظام الأفضلية الوطنية في تنفيذ الصفقات العمومية من خلال إرساء الصفقة على المقاولة الوطنية حتى وإن تعدى الثمن الذي تطلبه 15% من الثمن الذي تقترحه الشركة الأجنبية؛

2. تخصيص نسبة لا تقل عن 20% من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات المغربية الصغرى والمتوسطة؛

3. تشجيع الابتكار والبحث عبر تخصيص ما يناهز 110 مليون درهم لبرنامجي "انطلاق" و"تطوير" فضلا عن دعم برامج "امتياز" و"مساندة" و"إنماء" لمواكبة المقاولات التي تتوفر على إمكانيات ذاتية للتطور، من خلال تخصيص مبلغ 400 مليون درهم.

ومع ذلك، فمن باب المسؤولية والنصح أن ننبه إلى استمرار بعض المشاكل والعراقيل التي تواجه الاستثمار الخاص بسبب ضعف تأهيل المقاولة المغربية، والمنافسة الحادة التي فرضتها العولمة في شتى مجالاتها الاقتصادية، مما يتطلب بذل مجهود مضاعف لتعزيز دور المقاولة في النسيج الاقتصادي باتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التي تهم:

1- إصلاح النظام البنكي، بما يسمح للمقاولات بشتى أنواعها وأصنافها من الاستفادة من التمويلات البنكية لمشاريعها الاستثمارية والتنموية؛

2- تحفيز المقاولات على الاندماج في القطاع المهيكل، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع هذا القطاع الذي يضم فئات مختلفة، مما يستدعي اعتماد مقاربة فئوية، تقوم على استهداف كل فئة على حدة؛

3- إعادة النظر في قانون الشركات وإصلاح الأنظمة القانونية؛
4- اعتماد إستراتيجية وطنية واضحة لمصاحبة الاستثمار الخارجي، كتصدير الكفاءات والخبرات المكتسبة في إطار إدارة المشاريع الكبرى ببلادنا؛
5- تكوين المقاولة المغربية في ميدان التدبير المفوض للمصالح العمومية لاستغلالها في الانفتاح على الدول الإفريقية التي تتوفر على سوق كبير ومربح في هذا المجال؛
6- اعتماد إستراتيجية مستعجلة لمواجهة الغش والتهرب الضريبي الذي يطال 4/5 من الشركات حسب المعطيات المتوفرة؛
7- التقليص التدريجي للاستثناءات والإعفاءات الضريبية باستثناء تلك الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المنتج وتوخي العدالة الاجتماعية؛
8- البحث عن "المتبقى استخلاصه" من الضرائب والرسوم لفائدة خزينة الدولة والجماعات الترابية.

أما بخصوص الأبعاد الاجتماعية للمشروع، السيد الرئيس، السادة الوزراء، أختي، إخواني، فإنه لا يسعنا إلا أن نثمن التوجه العام لمشروع القانون المالي في شقه الاجتماعي، والذي يشكل حلقة وصل مع المقاربة المعتمدة من قبل الحكومة السابقة في تدبير الشأن الاجتماعي بالمغرب. منوهين كذلك بالتدابير المميزة، والبرامج الهادفة التي تضمنها المشروع والقائمة على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج للخدمات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية الفقيرة والأشد حرمانا.

فبالنسبة لحماية القدرة الشرائية للمواطن مثلا، فإننا نرى في الفريق الاستقلالي أنه يجب أن نشيد بما تضمنه مشروع القانون المالي من تدابير تهم:

1. تقليص أثمنة الأدوية كمرحلة أولى؛
2. دعم الطبقة المتوسطة من خلال تخصيص 41 مليار درهم لصندوق المقاصة؛
3. استكمال تنفيذ نتائج اتفاق 31 أبريل للحوار الاجتماعي؛
4. إحداث مناصب مالية برسم ميزانية 2013 بكلفة 3,3 مليار درهم؛
5. إحداث منتوج سكني جديد موجه للطبقة المتوسطة.

هذه الاجراءات وغيرها من شأنها المساهمة في حماية القدرة الشرائية للمواطنين على اختلاف فئاتهم، ومن التحكم في معدل التضخم في أوج الأزمة العالمية، لكنها مع ذلك تبقى قاصرة أمام التطورات والارتفاع الذي يشهده مستوى المعيشة، إضافة إلى مشكل ضعف مراقبة أسعار المواد الأساسية والاستهلاكية، مما يسهم في فتح المجال أمام المضاربين والوسطاء للاسترزاق على حساب القوت اليومي للمواطنين وخاصة الفئات المعوزة والفقيرة، وبالتالي تصبح هذه التدابير محدودة الأثر على الحياة اليومية للمواطنين، والحكومة مطالبة بتشديد الرقابة في هذا المجال.

أما فيما يخص التعليم، فإننا في الفريق الاستقلالي ومن منطلق إيماننا بأهمية المنظومة التربوية والتعليمية في تحقيق التنمية الشاملة، وفي تطوير المجتمع، وفي الاستجابة لحاجياته الأساسية، نثمن عاليا المجهود المالي المبذول لدعم هذا القطاع والذي بلغ اليوم ما يناهز 52,03 مليار درهم لمواصلة المجهودات في مجال إصلاح المنظومة التعليمية وتطويرها، وحرص الحكومة كذلك، وعلى غرار الحكومة السابقة، على إيلاء أهمية كبرى لمواصلة إنجاز البرامج المعتمدة، مثل "برنامج تيسير"، "مبادرة المحفظات"، "برنامج النقل المدرسي" و"برنامج الفرصة الثانية"، والتي تعتبر حتما أحد أشكال العدالة الاجتماعية التي تؤمن تكافؤ الفرص أمام المواطنين، وتعزز فرصهم في الارتقاء الاجتماعي.

كما لا يفوتنا، في الفريق الاستقلالي، أن نشيد بالتدابير الهامة وكذلك الإجراءات الجريئة التي جاءت بها الحكومة وعلى لسان وزير التعليم في هذا المجال.

لكن، وبالرغم من المجهود الاستثنائي المبذول من طرف الحكومة في هذا القطاع، والذي يبقى دون التطلعات، لا يزال القطاع، في نظرنا، يواجه تحديات إضافية ذات صبغة استعجالية، لم تتمكن الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة سابقا من معالجتها من قبيل المخطط الاستعجالي للتعليم، وهنا نتساءل ما حققه من إنجاز، وما مدى إعداد دراسة لتقييم حصيلة هذا المخطط؟ وعليه، فعلى الحكومة اليوم أن تنظر إلى إصلاح المنظومة التعليمية باعتبارها أولوية الاستراتيجيات.

وبخصوص قطاع السكن، وفي سياق اهتمام الحكومة به، فمن واجبنا في الفريق الاستقلالي أن نشيد بالتدابير الواردة في المشروع، خاصة فيما يتعلق بـــ:

- تخصيص ما يناهز 4 مليار درهم، بما فيها الموارد المعبأة في إطار صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري الذي سيتم توسيع مجال تدخله ليشمل البنايات الآيلة للسقوط.

- تسريع برنامج مدن بدون صفيح؛

- مواصلة إنجاز أربع "مدن جديدة" بالقرب من مراكش – الرباط – البيضاء - طنجة.

- الرفع من وتيرة إنجاز برامج السكن الاجتماعي، والسكن الاجتماعي منخفض التكلفة، والسكن الاجتماعي الموجه للكراء، والسكن الجديد الموجه للطبقة المتوسطة؛

- إطلاق منتوج السكن الرئيسي الذي تتراوح مساحته ما بين 80 و120 مترا مربعا ولا يتعدى ثمنه 6000 درهم للمتر المربع، والمخصص للطبقة الوسطى.

أما بخصوص الصحة، فإننا، في الفريق الاستقلالي، ننوه كذلك بالمجهود المالي المبذول من طرف الحكومة لدعم هذا القطاع، والذي يناهز

12,37 مليار درهم لتوفير الخدمات الصحية وتحسين الاستقبال وتفعيل التغطية الصحية.

ثم كذلك، وفي إطار السياسات الاجتماعية، لابد أن نقف على إنعاش التشغيل والحد من البطالة، فإننا نرى في الفريق الاستقلالي أن هذا القطاع يعرف دينامية مستمرة ومضطردة وذلك من طرف الحكومة التي نهجت في بلادنا واعتمدت خلق مناصب للشغل في إطار الميزانية، والتي بلغت اليوم ما مجموعه 24.340 منصبا ماليا سنة 2013، وهو رقم غير مسبوق.

كما نثمن عاليا الإجراءات والتدابير التي اعتمدها المشروع من أجل إنعاش التشغيل والحد من البطالة، سواء بالقطاعيين العام أو الخاص، متسائلين بالمناسبة عن حصيلة العمل ببصندوق تشغيل الشباب، الذي رصد له مبلغ 1 مليار درهم من أجل تفعيل الآليات الهادفة إلى إدماج الشباب في سوق الشغل، وطريقة صرف الغلاف المالي المخصص؟ ناهيك عن قضية الأطر العليا المعطلة التي لا زالت تنتظر إنصافها والتي لا نريد أن ندخل في جزئيات هذا الموضوع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني،

أما فيما يتعلق بمنظومة الأجور، فالملاحظ أنها تشهد زيادة بوتيرة جد مرتفعة مقارنة مع تطور الاقتصاد الوطني، حيث انتقلت من 50,837 مليار درهم سنة 2003 إلى ما يناهز 98 مليار درهم مرتقبة سنة 2013، بارتفاع يصل إلى 85%، و بزيادة سنوية تقدر بـ 7,01% في حين أن معدل تطور الاقتصاد الوطني خلال السنوات العشر الأخيرة لم يتجاوز 4,7%.

وإن وتيرة التطور التي تشهدها كتلة الأجور في بلادنا تبقى جد مرتفعة مقارنة ببعض الاقتصاديات المماثلة، وهي مشكلة نقترح في الفريق الاستقلالي أن تتم معالجتها عبر إخراج نظام مندمج وموحد لتدبير الموارد البشرية. نظام سيمكن من التحكم في الكتلة الأجرية من خلال مراجعة شاملة لمنظومة الأجور الحالية، ووضع تصور لمنظومة حديثة، محفزة وشفافة تساهم في الرفع من مردودية الإدارة العمومية، متسائلين عن مصير الدراسة التي أعدتها وزارة تحديث القطاعات العمومية حول منظومة الأجور، وعن مصير الإصلاح الذي وعدت به الحكومة والتزمت به سواء أمام البرلمان بمجلسيه أو في جولات الحوار الاجتماعي.

أما بخصوص آليات التضامن والحماية الاجتماعية، فإننا نرى في الفريق الاستقلالي بالنسبة لصندوق دعم التماسك الاجتماع، وإيمانا منا بأن التماسك الاجتماعي ضروري لنجاح واستدامة كل سياسة تنموية، وكذلك من باب إنصاف الحكومة فيما تبذله من مجهودات في هذا الإطار، فإننا كذلك نشيد، وبكل صدق، بالسياسة الحكومية الرامية إلى تعزيز ثقافة التضامن بين مختلف فئات المجتمع وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك من خلال التنصيص في المشروع المالي على تعبئة موارد هامة وقارة لفائدة صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وهو توجه من دون شك سيسهم في تمويل برامج اجتماعية مهمة من قبيل "RAMED[4]" و"تيسير" و"مبادرة المحفظات" وغيرها.

لكن وبالمقابل، فعند تدقيقنا وقراءتنا في التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تحصيل هذا التمويل، فإننا نتمنى عقد مناظرة وطنية حول إصلاح النظام الضريبي قصد إصلاح منظومة الضرائب والذي سيمكن بكل تأكيد على توسيع الوعاء وتحقيق مزيد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية، متسائلين كذلك بالمناسبة عن مبررات تغييب صندوق الزكاة في مشروع قانون المالية لسنة 2013، خاصة وأنه إجراء التزمنا به مع الشعب المغربي في إطار البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني،

أما فيما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا نسجل في الفريق الاستقلالي وبارتياح كبير المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل إنجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال إطلاق المرحلة الثانية بغلاف مالي إجمالي يناهز 17 مليار درهم، موجه لتفعيل البرامج الخمس للمبادرة تحقيقا للتنمية المحلية ومن أجل النهوض بالإمكان البشري، لكننا سجلنا خلال السنوات الماضية تراجعا نسبيا عن هذا الهدف لدى بعض الجمعيات، نتيجة ضعف التدقيق والتتبع والمراقبة، آملين بالمناسبة أن تتدارك الحكومة هذا التراجع عن طريق تكثيف المراقبة والافتحاص والتدقيق.

أما بالنسبة لتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، وفي إطار اهتمام الحكومة المتزايد بالعالم القروي، فإننا نرى أن المشروع يقترح في هذا الصدد تعزيز الإمكانيات المالية لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وذلك برفعه من 1 مليار درهم إلى 1,5 مليار درهم، مع اعتماد مقاربة تنبني على الالتقائية والاندماج الترابي للمشاريع والبرامج المستهدفة، غير أن هذا الغلاف المالي، في نظرنا، والمهم ينبغي أن تواكبه رؤية مندمجة عبر قطاعية لتنمية هذه المناطق من خلال الاهتمام بالإمكانيات البشرية والسياحية والاقتصادية التي توفرها.

وختاما، فإننا في الفريق الاستقلالي وإلى جانب فرق الأغلبية نستشعر بكل مسؤولية ما يتعين علينا القيام به من أدوار لنكون كما كنا الضمير المستيقظ للأمة إلى جانب الحكومة، من أجل تقوية أسس المصداقية، ومن أجل محاربة كل ألوان الفساد كيفما كان شكله، وأينما كان

[4] Régime d'Assistance Médicale

موقعه، بحرص تام على دعم كل المبادرات الإيجابية للحكومة، وعلى تقديم الملاحظات الضرورية والنصح للعمل الحكومي، إيمانا منا بالعمل الجماعي الذي تعتبر فيه النصيحة ضرورية لتحقيق ما تعاقدنا عليه مع المواطنات والمواطنين، حتى يتم الاستثمار الأمثل لهذا المشروع الطموح في تحقيق حصيلة إيجابية وملموسة وغنية بالمنجزات لفائدة وطننا العزيز.

هذا المشروع الذي نرى في الفريق الاستقلالي أنه متوازن والذي جاءت به هذه الحكومة السياسية بامتياز والمسؤولة والمنبثقة من صناديق الاقتراع من أجل تجاوز الأزمات على علتها بكل تفان وإخلاص ومواطنة والبحث عن الحلول ولو كانت لدى الغير وفي ظروف جد صعبة، الشيء الذي –في نظرنا- تستحق عليه هذه الحكومة بكل موضوعية التنويه والدعاء لها بكامل التوفيق.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) صدق الله العظيم. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بهذا نكون قد أنهينا الجلسة الأولى، وسنستأنف عملنا على الساعة الرابعة بعد الزوال.

ورفعت الجلسة.. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد فضيلي:

السيد الرئيس،

بدوري أقترح استئناف العمل ديالنا في الساعة الثالثة بعد الظهر.

السيد رئيس المجلس:

مباشرة بعد صلاة العصر ؟

شكرا.

إذا كان اتفاق سنستأنف على الساعة الثالثة.